تأثير سياسات مكافحة التبغ على الوظائف في مصر

منظمة الصحة العالمية
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط

تأثير سياسات مكافحة التبغ على الوظائف في مصر

منظمة الصحة العالمية
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط
القاهرة
2006

تأثير سياسات مكافحة التبغ على الوظائف في مصر

© منظمة الصحة العالمية 2006

جميع الحقوق محفوظة.

إن التسميات المستخدَمة في هذه المنشورة، وطريقة عرض المواد الواردة فيها، لا تعبِّر إطلاقاً عن رأي الأمانة العامة لمنظمة الصحة العالمية بشأن الوضع القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تحديد حدودها أو تخومها. وتشكِّل الخطوط المنقوطة على الخرائط خطوطاً حدودية تقريبية قد لا يوجد بعد اتفاق كامل عليها.

كما أن ذكر شركات بعينها أو منتجات جهات صانعة معيَّنة لا يعني أن هذه الشركات والمنتجات معتمدة، أو مُوصَى بها من قِبَل منظمة الصحة العالمية، تفضيلاً لها على سواها مما يماثلها و لم يَرِد ذكره. وفيما عدا الخطأ والسهو، تميّز أسماء المنتجات المسجَّلة الملكية بوضع خط تحتها.

يتحمل المؤلفون المذكورون وحدهم المسؤولية عن الآراء الواردة في هذه المنشورة.

يمكن الحصول على منشورات منظمة الصحة العالمية من إدارة التسويق والتوزيع، المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، ص. ب. (7608)، مدينة نصر، القاهرة 11371، مصر (هاتف رقم: 2535 670 202+؛ فاكس رقم: 2492 670 202+؛ عنوان البريد الإلكتروني: DSA@emro.who.int). وينبغي توجيه طلبات الحصول على الإذن باستنساخ أو ترجمة منشورات المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، سواء كان ذلك لبيعها أو لتوزيعها توزيعاً غير تجاري إلى المستشار الإقليمي للإعلام الصحي والطبي، على العنوان المذكور أعلاه (فاكس رقم: 5400 276 202+؛ عنوان البريد الإلكتروني: HBI@emro.who.int).

المحتويات

الخلاصة التنفيذية 5

نظـرة عامـة 8

المقـدمـة 8

انتشار التدخين في مصر 9

اقتصاد التبغ 10

نشأة الشركة الشرقية للدخان 11

الأهمية الاقتصادية لصناعة التبغ 13

تجارة التبغ 13

مكافحة التبغ في مصر 14

تشريعات وفيرة لمكافحة التبغ مع إيقاف التنفيذ 14

لقد أصبحت الثقافة الصحية أداة هامة 15

صناعة التبغ في مقابل التوظيف الوطني 16

نظرة عامة إلى الاقتصاد المصري 16

العمالة والتوظيف في مصر 17

التوظيف في صناعة التبغ 18

سياسات مكافحة التبغ والتوظيف في صناعة التبغ 21

نموذج المدخلات-المخرجات 22

المطلب المباشر من القطاعات الأخرى لصناعة التبغ 23

إجمالي المتطلبات من القطاعات الأخرى لصناعة التبغ 24

تأثير صناعة التبغ على التوظيف الوطني 25

تأثير الأجر 25

مضاعف التوظيف 25

مقتضيات سياسات مكافحة التبغ على التوظيف الوطني 26

إجراءات خفض الطلب على التبغ 27

الخاتمة 28

المـراجـع 31

الملحـق (1) 33

الملحق (2) 35

الجزء I. نظرة عامة 35

الجزء II. التوظيف في صناعة التبغ 35

الجزء III. سياسات مكافحة التبغ والتوظيف في الشركات الصناعية 37

تأثير سياسات مكافحة التبغ على الوظائف في مصر

الأستاذة هبة نصار
مدير
مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية
مصر

الأستاذة منال م. متولي
جامعة القاهرة
مصر

الخلاصة التنفيذية

هذه الرسالة تفحص أسئلة اقتصادية معينة يجب أن يتناولها راسمو السياسة المصريون عند التفكير في إجراءات مكافحة التبغ. وهي تهدف بشكل خاص إلى دراسة تأثير صناعة التبغ للسياسات التي تخفض الطلب على التبغ على الوظائف.

وهذا موضوع هام لأنه السبب الرئيسي في أن بلداناً كثيرة تقاوم اتخاذ أي إجراء جاد للأخذ بإجراءات مكافحة التبغ. فهناك خوف من أن انخفاض استهلاك التبغ قد يؤدي إلى فقد للوظائف. وعلى أن العديد من الدراسات قد أوضحت أن هذه صورة غير كاملة لأن فقد الوظائف في مجال صناعة التبغ يمكن تعويضه بزيادة الوظائف في صناعة أخرى عندما يستعمل المال الذي لم ينفق على التبغ على سلع وخدمات أخرى. وهذا يمكن أن يوجد وظائف إضافية للتغلب على فقد الوظائف في القطاعات المتعلقة بالتبغ (البنك الدولي، 1999).

وتبدأ هذه الدراسة بنظرة شاملة على استهلاك التبغ في مصر، تبين أن هذا البلد لديه أعلى معدل لاستهلاك التبغ في العالم العربي. وفي حين أن العوامل الرئيسية خلف التغيرات في اتجاهات الاستهلاك هي عوامل اقتصادية، إلا أن هناك عوامل أخرى تساهم في المعدل المرتفع وتشمل تحسين نوعية التبغ إلى جانب زيادة استهلاك السجائر الأجنبية.

كما تفحص هذه الدراسة وضع اقتصاد التبغ في مصر. فما زال القطاع العام يستحوذ على احتكار إنتاج السجائر عن طريق الشركة الشرقية للدخان، وهي أكبر منتج للسجائر في إقليم شرق المتوسط. وتحتكر هذه الشركة الإنتاج المحلي وتتحكم في حوالي 92% من السوق المصرية. وتمثل أصناف السجائر المحلية 95% من إنتاج الشركة الشرقية، والباقي وقدره 5% يتكون من أصناف أجنبية (أساساً فيليب موريس والشركة الدولية اليابانية للتبغ) وهذه السجائر تصنع بمعرفة الشركة الشرقية باتفاقات مع الشركات الأم. وفي عام 1999 استعملت الشركة 200 طن متري معالجة في الولايات المتحدة من مخزونها القديم في إنتاج أصنافها من السجائر المحلية.

ويمكن بيان الأهمية الاقتصادية للتبغ في مصر بطرق عديدة. فقد زادت إيرادات الخزانة من صناعة التبغ والسجائر من 2382,7 مليون جنيه مصري في العام المالي 1993–1994 إلى 3445,6

مليون جنيه مصري في 1998–1999، مع استبعاد 1996–1997 و1997–1998. وبالإضافة إلى ذلك كانت الشركة الشرقية هي المشروع الوحيد للدولة الذي حقق أرباحاً كبيرة. فصافي ربح هذه الشركة كان 243,2 مليون جنيه مصري خلال عامي 1998–1999، بزيادة قدرها 81,7 مليون جنيه مصري عن الفترة 1997–1998، وهو ما يمثل 51,5% زيادة. والشركة الشرقية للدخان واحدة من أكبر عشر شركات في سوق المال المصري.

ومع زيادة الاستهلاك، حدثت زيادة كبيرة في مبيعات السجائر، وبخاصة في أواخر التسعينيات من القرن العشرين. ورغم أن مصر لا تزرع التبغ الآن، فإنها في السنوات الأخيرة قد زادت من صادراتها من السجائر إلى البلدان المجاورة. وقد قفزت صادرات السجائر 530% فيما بين 1985 و1994، من 200 مليون إلى 1,26 ألف مليون. أما الواردات فقد تقلص بدورها في السوق المصرية عما كانت عليه خلال أوائل الثمانينيات من القرن العشرين. على أن هناك زيادة كبيرة في واردات أوراق التبغ التي ارتفعت 293% خلال الفترة من 1970–1998.

وحاليا تقوم مصر بإدخال تحسينات على تنفيذ حملتها الوطنية لمكافحة التبغ. ورغم صدور العديد من التشريعات الخاصة بمكافحة التبغ في مصر إلا أنه لم يتم تنفيذها. ولذا تزايدت أهمية الثقافة الصحية. وقد بدأت في شباط/فبراير 1999 حملة وطنية لحظر بيع التبغ لصغار البالغين والأطفال. وتم تشجيع المشاركة المجتمعية عن طريق العديد من الحلقات العملية وحلقات المناقشة.

أما الجزء الثاني من الدراسة فيضع الوظائف التابعة لصناعة التبغ في موضعها من إطار العمل العام للتوظيف. وتتميز النظرة إلى التوظيف الحالي في مصر بعدم كفاية استيعاب سوق العمل لخريجي الجامعات وعدم الاستفادة الكاملة من الموارد البشرية غير المدربة. أما الموضوعات الإضافية فتتمثل في زيادة العمالة في القطاع الحكومي، مقترنة بنقص في المهارات، وانخفاض الإنتاجية (صندوق النقد الدولي، 1995).

وقد زادت العمالة في مجال صناعة التبغ من 100 13 عامل في 1970 إلى 800 15 في 1980 إلى 500 17 في 1990، ووصلت إلى 261 17 في 1995. وتقدر في عام 2000 عند 900 17 أو 1% من جملة العمالة في البلد. هؤلاء العمال معينون للعمل كل الوقت من جانب الشركات المصنعة للتبغ (وتشمل الإنتاج، والخدمات الصناعية، والتوزيع).

والجزء الثالث من الدراسة يفحص سياسات مكافحة التبغ والعمالة المقترنة بها من خلال تحليل المدخلات والمخرجات، والأخذ في الاعتبار التأثيرات غير المباشرة على جميع القطاعات الأخرى. وقد وضعت الدراسة في تقديراتها المتطلبات المباشرة من القطاعات الأخرى لصناعة التبغ. والمعامل الأمامي المباشر لصناعة التبغ يساوى 0,077، ولكن المعامل الخلفي المباشر يساوي 0,104؛ وهذا يعني أن هذا القطاع يعتمد أكثر على القطاعات الأخرى بينما يقتصر عند دوره الصغير على تقديم مواد إلى القطاعات الأخرى. ويمكن تفسير ذلك بنوعية ما تنتجه الشركات المصنعة للتبغ، التي تقدم منتجاً نهائياً للمستهلك. وعلى ذلك فإن قطاع الخدمات الوحيد الذي يتلقى هذا المنتج هو قطاع المطاعم والفنادق. ولكن معامل صناعة التبغ للمطاعم والفنادق صغير (0,009).

وفيما يتعلق بالعلاقة الخلفية بين صناعة التبغ والقطاعات الأخرى، تبين المعطيات أن جميع قيم المعاملات الخلفية صغيرة، فهي تتراوح ما بين 0,0001 لمنتجات المطاط والبلاستيك و 0,009 لصناعات الأغذية فيما عدا قطاع الجملة والتجزئة، حيث يساوي المعامل 0,01. ويمكن تفسير

ذلك بالاعتماد الكبير لصناعة التبغ على الواردات للحصول على مدخلات الإنتاج. ونسبة المدخلات المستوردة إلى جملة المدخلات وصلت إلى 67,7% في 1991–1992.

وبعد ذلك تم تقدير إجمالي جملة متطلبات القطاعات الأخرى بالنسبة لمتطلبات شركات صناعة التبغ. أما فيما يتعلق بالاعتماد الخارجي لشركات صناعة التبغ، فإن متطلباتها المباشرة وغير المباشرة من جميع القطاعات محدودة جداً. وينعكس هذا على قيم إجمالي المتطلبات من جميع القطاعات كما يتبين من المصفوفة العكسية لليونتيف (Leontief Inverse Matrix). وتبين المعطيات أن قيمة المعاملات الخلفية والأمامية في مصفوفة ليونتيف العكسية محدودة جداً. وتتراوح قيمتها بين 0,029 و0,028 على الترتيب. وعلى ذلك يمكن الاستنتاج بأن سياسات مكافحة التبغ سيكون لها تأثير قليل جداً على الاقتصاد الكلي.

وفيما يختص بتأثير صناعة التبغ على العمالة الوطنية، تم بحث مقياسين ــ تأثير الأجور ومضاعفات التوظيف.

ارتفع إجمالي قيمة الأجور في صناعة التبغ من 97,428 ألف جنيه مصري في عام 1991–1992 إلى 151,934 ألف جنيه مصري عام 1997–1998. ويمكن تفسير زيادة الأجور في هذه الصناعة بزيادة المبيعات مما يعكس الطلب الكافي للمنتج النهائي. والطلب يؤثر على مستويات الإنتاج ومستويات التوظيف داخل الصناعة برفع كل منهما. كما أن الزيادة في الإنتاجية في هذه الصناعة تعزز الزيادة في الأجور.

وطبقاً لقيم المعامل فإن التأثير المباشر لإشباع وحدة واحدة من الطلب النهائي هو 0,027 وهذا المعامل أقل من إجمالي التأثير، الذي يشمل التأثير المباشر وغير المباشر 0,035. وعلى الرغم من وجود اختلافات في قيم تأثير الأجور، فإن قيمتها منخفضة جداً. وهذا يعني أن سياسات مكافحة التبغ سيكون لها تأثير ضئيل جداً على الاقتصاد من خلال تأثيراتها على صناعة التبغ والطلب النهائي.

ويعني المضاعف المباشر للتوظيف، عدد العمال الذين يعملون لإنتاج وحدة واحدة بالنسبة لجميع العلاقات الأمامية والخلفية بين جميع القطاعات في الاقتصاد. وفيما يتعلق بصناعة التبغ، فإن قيمة المضاعف المباشر للتوظيف تساوي 0,06. وهذا يعني إن إنتاج 100 وحدة يتطلب ستة عمال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قيمة هذا المضاعف لصناعة التبغ أقل من جميع القطاعات أو تساويها (أي أن إنتاج صناعة التبغ لا يتطلب عدداً كبيراً من العمال) وكذلك التعدين والنفط (0,003) والخشب ومنتجات الخشب (0,04)، ومنتجات الزيوت (0,04)، والنقل والمواصلات (0,03)، والكهرباء (0,02)، والإسكان (0,03)، والفنادق (0,04).

وبتقدير المضاعف المباشر وغير المباشر للتوظيف، يرتفع عدد العمال المطلوبين لإنتاج وحدة واحدة. ولكن الزيادة في عدد العمال ستختلف بين جميع القطاعات، وذلك وفقاً لتقنيات الإنتاج. فبالنسبة لصناعة التبغ، فإن الزيادة في عدد العمال تقل عن الزيادة في الصناعات المشابهة في مجال الاقتصاد باستثناء منتجات الزيوت والمنتجات المتنوعة. ويوجد في نفس الوقت فرق طفيف بين مضاعف التوظيف المباشر (0,06) ومضاعف التوظيف المباشر وغير المباشر في صناعة التبغ (0,07). وعلى ذلك تتوقع الدراسة أن تأثير سياسات مكافحة التبغ على التوظيف لن تعكس اختلافاً كبيراً بين التأثير المباشر على صناعة التبغ والتأثير غير المباشر الخاص بالعلاقة مع قطاعات الاقتصاد الأخرى.

كما تقيم الدراسة أيضاً النتائج المتوقعة لمكافحة التبغ في الاقتصاديات: الإنتاج والتوظيف. وهي تبين أن المخاوف الاقتصادية التي كانت تعوق راسمي السياسات عن اتخاذ إجراء لا تستند إلى أي أساس.

فالسياسات التي تخفض الطلب على التبغ مثل قرار زيادة الضرائب المفروضة على التبغ لن تسبب خسارة في الوظائف على المدى البعيد. ومثل هذه السياسات قد تقدم فوائد صحية بدون الإضرار بالاقتصاد. ويمكن تقسيم سياسات مكافحة التبغ إلى إجراءات تؤدي إلى خفض الطلب على التبغ وإجراءات تخفض استيراد التبغ من الخارج. وهذه الدراسة لم تعتمد على الإجراءات التي تحد من الاستيراد لأن التبغ في مجمله مستورد من الخارج. ولكن الدراسة تعتمد على إجراءات التحكم في الطلب على التبغ.

وهذه الإجراءات تشمل إجراءات تتعلق بالسعر وإجراءات لا تتعلق بالسعر. فالأولى تعتمد على زيادة الضرائب لرفع أسعار السجائر، في حين تشمل الأخيرة الحظر الشامل على الإعلانات والمعلومات المرتبطة بالتبغ. أما المعلومات فتشمل الإعلانات المضادة في وسائل الإعلام، واللصاقات الواضحة للتحذيرات الصحية، ونشر وتوزيع نتائج البحوث الخاصة بالأضرار الصحية للتدخين إلى جانب القيود على التدخين في أماكن العمل والأماكن العامة. وفيما يتعلق بالطلب فقد قامت الدراسة بتقييم تأثير إجراءات الطلب على فرص التوظيف الوطني في الاقتصاد المصري باستخدام طريقتين للمحاكاة: زيادة أسعار السجائر بنسبة 10% وتطبيق الإجراءات التي لا تتعلق بالسعر.

وتقييم تأثير زيادة أسعار السجائر على فرص التوظيف الوطنية يعتمد على افتراضين. الافتراض الأول هو أن زيادة سعر السجائر سوف يخفض استهلاكها ولو أن المدخنين لن يرفعوا من معدلات إنفاقهم على السلع والخدمات الأخرى نتيجة لهذا الخفض. والثاني هو أن المدخنين سوف يزيدون من إنفاقهم على سلع وخدمات أخرى طبقاً لانخفاض استهلاكهم للسجائر. وتنعكس النتائج في قيم المعاملات الأمامية والخلفية في مصفوفة ليونتيف العكسية.

وتأثير الإجراءات السعرية وغير السعرية على فرص التوظيف الوطني إيجابية، ولكن الإجراءات غير السعرية أكثر تأثيراً لأن فرص التوظيف الوطنية ستكون أعلى، وانخفاض الإنتاج المحلي سيكون أقل.

نظـــرة عامـــة

المقـــدمـــة

إلى جانب تدمير التبغ للصحة، فإن استعماله يسبب خسارة اقتصادية كبيرة من خلال ارتفاع تكاليف الإنفاق على الصحة ونقص الإنتاجية. وهذا هو السبب في أن هناك حاجة متزايدة لتحليل الأسباب والنتائج والتكاليف المتعلقة باستخدام التبغ. وهذا بدوره سيساعد في وضع إجراءات ضريبية وتنظيمية للتخلص من استخدام التبغ (البنك الدولي، نشرة صحفية رقم 98/1439).

ويمكن القيام بالعديد من الإجراءات سواء على جانب الطلب أو جانب العرض. فعلى جانب الطلب هناك عدة خيارات. زيادة سعر السجائر عن طريق الضرائب هو أكثر الطرق المعروفة مردودية لخفض الطلب. وقد تبين أن المراهقين أكثر استجابة لزيادات السعر عن البالغين بسبب ميزانيتهم المحدودة تسبباً، ووعيهم البيئي الأكبر وأعمارهم الصغيرة. وقد ثبت بالفعل فعالية التدخلات الأخرى مثل الحظر الشامل على الإعلانات والترويج له ورعاية الأحداث الكبيرة، وسياسات التحرر من التبغ، ومعالجة الاعتماد على التبغ، واللوائح الخاصة بالتعبئة والتوسيم.[1]

وفيما يختص بالإمداد فيمكن اتخاذ عدة إجراءات. ويجب أن تتضمن الإجراءات الفعالة في هذا المجال كل ما هو مناهض للتهريب، ووجود طوابع ضريبية، وتحذيرات واضحة ضد استخدام السجائر.

[1] (www.worldbank.org/tobacco/book/html/chapter4.htm)

ونتيجة للتنافس الذي يحدث في الأسواق بين الموردين، فإن إجراءات الحد من الإمداد لا تبشر بنتيجة. علاوة على ذلك، فإنه طالما أن حوافز المزارعين من زراعة التبغ أكبر في الوقت الحالي من أي محاصيل أخرى، فإن هذا الإجراء لن يؤدى إلى خفض الاستهلاك.

ويضع راسمو السياسات الكثير من الاهتمام حول إجراءات مكافحة التبغ، مثل الفقد المستمر للوظائف، وانخفاض العائدات الحكومية، والزيادات الضخمة في مجال تهريب التبغ.

وينصب الاهتمام في هذه الورقة على أن القيود على التبغ سوف تؤدي إلى استمرار فقد الوظائف في المجال الاقتصادي. أما خفض استخدام التبغ فقد يؤدي إلى تقلص صناعة التبغ، والتي سوف تؤثر بدورها بأساليب مرغوبة وغير مرغوب فيها على إجمالي وتوزيع فرص التوظيف في بلد ما أو منطقة ما. ولهذا السبب لا بد من فحص وتمحيص الجانب التوظيفي في الإجراءات الخاصة بمكافحة التبغ، عند التفكير في بذل الجهود للحد من استخدام التبغ.

وتخشى الحكومات في البلدان النامية من أن إجراءات مكافحة التبغ ستخلق بطالة، وهي عامل غير مرغوب فيه في استراتيجيات تخفيف حدة الفقر. وقد لا يحدث ذلك إذا كانت الأموال التي تنفق على السجائر ستنفق على سلع وخدمات أخرى، مما يولد وظائف أخرى لتحل محل أي فاقد من صناعة التبغ. ولكن بالنسبة للاقتصاديات المعتمدة على زراعة التبغ فإن انخفاض الطلب على مستوى العالم قد يتسبب في فقد وظائف لأن كثافة العمل أعلى كثيراً في زراعة التبغ عنها في تصنيع التبغ (البنك الدولي، 1999).

انتشار التدخين في مصر

زاد إجمالي استهلاك السجائر في مصر من 12 027 مليون سيجارة في 1970 إلى 51 814 مليون في عام 1997 كما هو مبين في الشكل I-1. وقد زاد عدد المدخنين أكثر من ضعف السكان خلال 30 عاماً الماضية. وفي نفس الوقت، يبين الشكل I-2 انخفاضاً في استهلاك الفرد خلال النصف الأخير من ثمانينيات القرن العشرين والنصف الأول من التسعينيات. وقد تم التبليغ أن زيادة السعر كانت العامل الرئيسي وراء هذا الانخفاض (وزارة الصحة والسكان، البرنامج الوطني لمكافحة التدخين، 2001-1).

الشكل I-1. إجمالي استهلاك السجائر السنوي (مليون سيجارة)

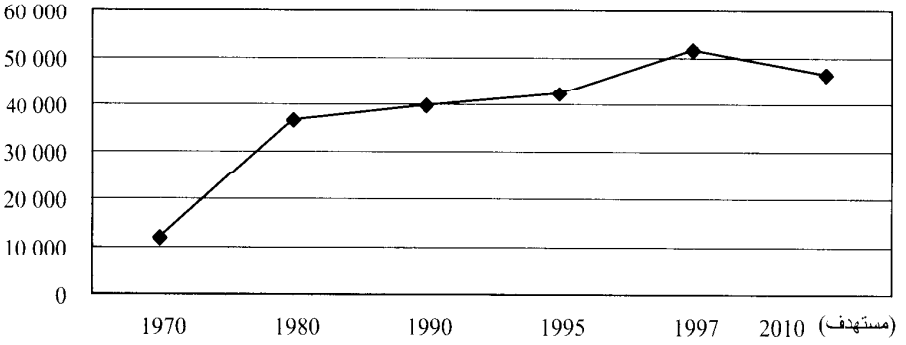

المصدر: الجدول (I-1) الملحق

الشكل I-2. الاستهلاك السنوي للفرد من السجائر

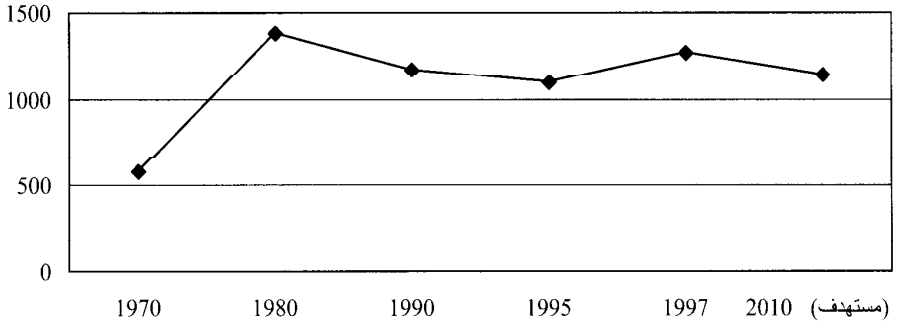

المصدر: الجدول (I-2) الملحق

ويمكن تفسير هذه التغيرات بعدد من العوامل. فقد كانت هناك زيادات كبرى ومستمرة في أسعار السجائر لم يستطع المستهلكون التواكب معها. وزيادة السعر في حزيران/يونيو 1989 ونيسان/أبريل 1990 ساعد في كل مرة على شرح الثقة في السوق، في حين أن ثلاث زيادات في 1991 نجحت في خفض المبيعات بنسبة 7,7% في وقت كان فيه الاقتصاد نفسه في هبوط.

ويمكن تفسير النمو منذ عام 1992 بتحسن في النوعية، وتجميد أسعار السجائر، وتعبئة أكثر جاذبية للسجائر المصنعة محلياً. والأكثر أهمية كان مفهوم تثبيت السعر الذي نفذ في تشرين الأول/أكتوبر 1991 عندما أعلنت الحكومة المصرية أن السجائر مورد كبير للإيرادات. وباستثناء زيادتين في السعر غير مخطط لهما منذ ذلك التاريخ، فإن السجائر قد احتفظت بأسعار كانت تتناقص قيمتها الحقيقية.

وبزيادة إجمالي الناتج المحلي من 1,7% في 1993 إلى 4,6% في 1995 وانخفاض التضخم في ذلك العام بمقدار 8,3%، تحسنت أحجام المبيعات بصورة منتظمة. فقد زادت بمقدار 9,3% في عام 1995 وبزيادة أخرى بمقداره 9,0% في عام 1996، مما وصل بسوق السجائر إلى 45,250 مليون سيجارة. وتبع ذلك زيادة بلغت 10,5% في عام 1997 في أعقاب زيادة في متوسط الدخول بمقدار 15% مما ارتفع بالمبيعات إلى 50 ألف مليون سيجارة.

وهناك عامل هام آخر يؤثر في زيادة استهلاك التبغ في مصر وهو الاستهلاك المتزايد للسجائر الأجنبية التي تغذيها سياسة الانفتاح وتحرير التجارة والإنتاج. وزادت نسبة السجائر الأجنبية بالنسبة للاستهلاك الوطني للسجائر من 4,8% في عام 1990 إلى 16,3% في عام 1999. وكانت الزيادة في الاستهلاك ملحوظة بالنسبة لسجائر شركة فيليب موريس على وجه الخصوص.

اقتصاد التبغ

لقد أضاف التحليل الاقتصادي لأسواق منتج التبغ عمقاً كبيراً على المناقشات التي تجري حول أهمية الصناعة والسياسة العامة الملائمة. وكان ما يثير القلق هو تأثير سياسات مكافحة التبغ على التوظيف. وهذا القسم يتناول هذه القضية بفحص القضايا التالية ذات الصلة.

(أ) نشأة الشركة الشرقية للدخان

تسيطر الشركة الشرقية للدخان على صناعة التبغ في مصر، وهي شركة مساهمة مشتركة أنشئت عام 1920 ثم أممتها الحكومة في عام 1956. وهذه الشركة هي أكبر مصنّع للسجائر في إقليم شرق المتوسط وهي تحتكر الإنتاج المحلي، إذ تسيطر على 92% من السوق المصرية (عمر، 1988). والشركة تقوم بتشغيل سبعة مصانع للسجائر، وقد باعت 45 ألف مليون سيجارة محلياً وقامت بتصدير ألف مليون سيجارة في عام 1996. وتشمل الأصناف المحلية من السجائر ما يزيد على 90% من إنتاج الشركة، وصنف كليوباترا يمثل ما يقدر بحوالي 80% من إجمالي الإنتاج. والأصناف المحلية الأخرى تشمل بوسطن وكورونا. كما تنتج الشركة الشرقية أيضا أصنافاً دولية مثل مارلبورو، وميريت، وسيلك كت، وكامل، وكانساس، ووِنستون، وكنت، تحت اتفاقات ترخيص مع شركة فيليب موريس وشركة التبغ البريطانية الأمريكية والشركة اليابانية للتبغ الدولية وشركة غالاهير. وفي ظل هذه الاتفاقات تقدم هذه الشركات للشركة الشرقية المواد الخام وتحصل على رسم 5,00 دولار أمريكي لكل 1000 سيجارة. ويتم تصنيع ما جملته 21 صنف دولي في مصانع الشركة الشرقية للدخان، وتحصل على حوالي 21 مليون دولار أمريكي سنوياً كرسوم. وكانت الشركة الشرقية هي المصنع الوحيد للسجائر منذ اندماجها مع شركة النصر للتبغ في 1984. ولكن كلا من القطاعين العام والخاص يستورد ويصنّع التبغ. وحوالي ثلثي استهلاك التبغ في مصر يستعمل في إنتاج السجائر. والثلث الباقي يستعمل في "المعسل" أو إنتاج تبغ الشيشة (الأرجيلة). ومصنعو القطاع الخاص ينتجون جميع تبغ الشيشة في مصر.

وبصفة عامة، توجد في مصر 29 شركة للتبغ. ويعتمد إنتاج أغلب أصناف السجائر المحلية على خليط مكون من حوالي 50% تبغ مدخن، و25% تبغ رقيق الأوراق، و25% تبغ شرقي. والتبغ المعالج هو النوع الغالب للتبغ المستعمل في الشركة الشرقية. والشركة مشتري حساس جداً من ناحية السعر ولذلك سوف تستعمل تبغ رقيق الأوراق وتبغ مدخن منخفض السعر من مصادر أخرى بدلاً من تبغ الولايات المتحدة. وهذه الشركة المملوكة للدولة قد سيطرت لفترة طويلة على السوق، ولكنها بدأت تفقد بعض سيطرتها لشركة فيليب موريس. وخلال منتصف التسعينيات من القرن العشرين، بدأت الحكومة في خصخصة الشركة الشرقية للدخان رغم أن رئيس الجمهورية قد أكد على أن الشركة لن يتم خصخصتها بالكامل، لأن القانون المصـــري يمنع حالياً من أن تكـــون أغلبية الملكية لشركات معينة من جانب القطاع الخاص. كما أن القطاع الخاص ينتج أيضاً كميات صغيرة من التبغ بالمولاس والتبغ المقطع. والمصانع تنتج أصنافاً محلية إلى جانب أصناف أجنبية.

وقد استثمرت الحكومة حديثاً في معدات جديدة للتعبئة كما تقوم بشراء أوراق ذات جودة عالية. وقد أدخلت الشركة الشرقية عدداً من الأصناف الجديدة، ومنها علبة تضم 10 سجائر وسعرها حوالي 0,25 دولار أمريكي، ويبدو أنها شعبية جداً. وكانت أرباح الشركة الشرقية للعام المالي 1999 قد ارتفعت إلى أكثر من 66 مليون دولار أمريكي، نتيجة لهذه التحديدات بصورة أساسية. وحالياً هنالك طلب بما يعادل ثلث طاقة تصنيع الشركة الشرقية.

وتمثل أصناف السجائر المحلية أكثر من 95% من إنتاج الشركة الشرقية. و5% الباقية تتكون من أصناف أجنبية (أساساً فيليب موريس والشركة الدولية اليابانية للتبغ) تصنعها الشركة الشرقية طبقاً لاتفاقيات مع الشركات الأم. وفي 1999 استعملت الشركة 200 طن متري من التبغ المدخن من الولايات المتحدة من مخزونها القديم لإنتاج أصنافها المحلية.

وأغلب تبغ الشيشة مكون من خليط من التبغ من النوع الغامق dark fire أو المعالج بالهواء (حوالي 20%) مخلوط مع تبغ آخر، أساساً التبغ رقيق الأوراق والمولاس. وإنتاج تبغ الشيشة ذو الرائحة (تفاح، نعناع، وحمضيات) آخذ في الارتفاع في السنوات القليلة الماضية[2].

الشكل I-3. إنتاج التبغ طبقاً للنوع 1998/1997

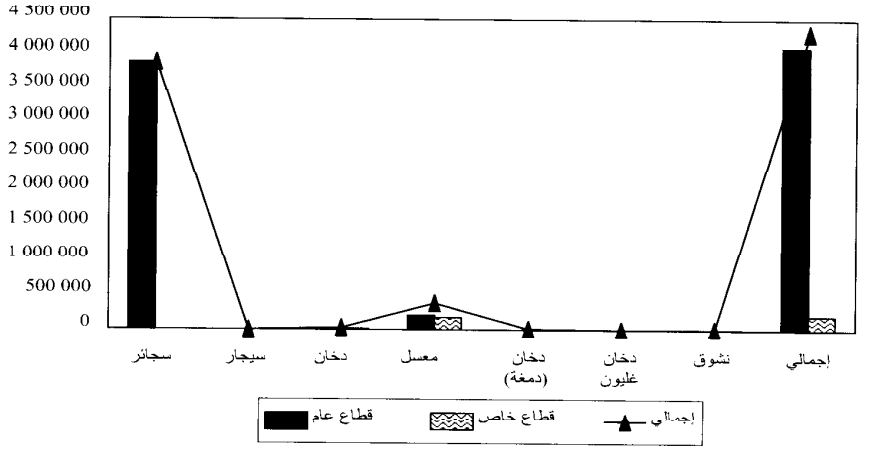

والنسبة المئوية للتغير السنوي في إنتاج السجائر توضح زيادة في الإنتاج في السنوات الأخيرة كما هو مبين في الشكل I-4.

الشكل I-4. التغير السنوي في إنتاج السجائر 1990-1998 (%)

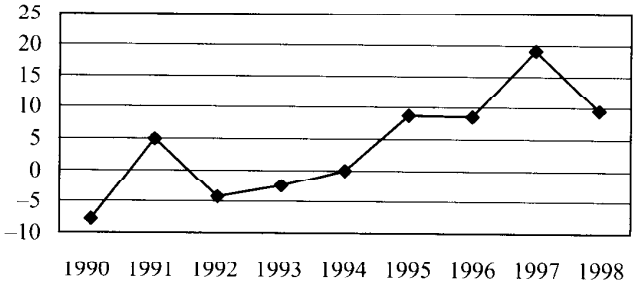

ومع زيادة الاستهلاك حدثت زيادة كبيرة في مبيعات السجائر وبخاصة في أواخر التسعينيات من القرن العشرين، وفي سجائر كليوباترا بصفة خاصة. ويمكن تفسير هذا الاتجاه للنمو في مبيعات الشركة الشرقية بتحسن نوعية المنتجات الذي تم بعد تحديث المصانع بآلات جديدة وحديثة، إلى جانب دعم مراقبة الجودة وفتح منافذ توزيع جديدة (الشركة الشرقية، 2001).

[2] http://www.easternegypt.com/sharkya.nsf/marketing

(ب) الأهمية الاقتصادية لصناعة التبغ

الدور الرئيسي للتبغ في اقتصاد مصر يظهر مما يلي:

- زادت إيرادات الخزانة من صناعة التبغ والسجائر من 2382,7 مليون جنيه مصري عام 1993–1994 إلى 3445,6 مليون في عام 1998–1999، مع استبعاد 1996 -1997، 1997–1998.
- أحرزت أرباح الشركة الشرقية للدخان، وهي الشركة الوحيدة للتبغ المملوكة للدولة، قفزة كبيرة: فكان صافي الأرباح 243,2 مليون جنيه مصري عام 1998–1999 بزيادة قدرها 81,7 مليون جنيه مصري عن عام 1997–1998 أو زيادة 51,5%. وقد أثرت هذه الأرباح على حجم أسهم الشركة الشرقية واحتساب رأس المال بسعر السوق على النحو التالي:
  - زادت قيمة رأس المال بسعر السوق للأسهم المتبادلة للشركة من 230 مليون جنيه مصري في 1997–1998 إلى 519 مليون جنيه مصري في 1998–1999.
  - تم اختيار الشركة الشرقية للدخان من بين 66 شركة مصرية من جانب صندوق النقد الدولي وهو منظمة التمويل الدولية للبنك الدولي لمنسب الضمانات لضمها إلى منسب استثماره.
  - أصبحت أسهم الشركة الشرقية للدخان واحدة من أكبر عشرة أسهم في سوق الأوراق المالية المصرية.

زاد صافي أرباح الشركة الشرقية للدخان عبر السنوات السبع الأخيرة (من 1992–1993 إلى 1998–1999) بانتظام عن طريق تنفيذ إجراءات فعالة التكلفة والتنمية المستمرة لمزيج المنتجات. وكان صافي ربح الشركة الشرقية في 1998–1999 يبلغ 243,2 مليون جنيه مصري بزيادة قدرها 83,2 مليون جنيه مصري عن الموازنة، وزيادة 81,7 مليون جنيه مصري عن أرباح 1997–1998 مما يعني زيادة قدرها 51,5%. وبلغ متوسط الإيرادات التي قدمتها الشركة لخزانة الدولة كضرائب ورسوم ما يزيد على 9,5 مليون جنيه مصري يومياً (وزارة الاقتصاد، 2001).

(ج) تجارة التبغ

على الرغم من أن مصر لا تزرع التبغ الخاص بها، فقد زادت في السنوات الأخيرة من صادراتها من السجائر للبلدان المجاورة.

- تصدر مصر السجائر إلى بلدان عربية أخرى (بلدان الخليج، السعودية، واليمن) وذلك لاستهلاك العمالة المصرية في الخارج أساساً.
- قفزت صادرات السجائر بمقدار 530% في ما بين 1985 و1994، من 200 مليون إلى 1,26 ألف مليون سيجارة. وطبقاً لمصادر سفارة الولايات المتحدة، يذهب أغلبها إلى بلدان الخليج، والسعودية، واليمن. وإلى جانب ذلك، تشمل صادرات الشركة الشرقية للدخان حوالي 1300 طن متري من تبغ الشيشة (الأرجيلة) إلى تلك البلدان.

تقوم الواردات بدور أصغر كثيراً عما كانت عليه في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين. وقبل حظر الواردات حفاظاً على النقد الأجنبي وحماية مصنّع الدولة (الشركة الشرقية) وصلت الواردات في 1986 إلى 1905 مليون سيجارة. وعند رفع الحظر في أوائل التسعينيات، والسماح بالواردات مرة أخرى في السوق المحلية، فإنها على ما يبدو لم تصل إلى نفس المستوى، لأن معدلات الرسوم المرتفعة على الواردات إضافة إلى تراخيص الإنتاج وقفا عائقا حال دون ذلك.

وقد استقرت الأحجام عند 90 مليون سيجارة في 1990 مع ارتفاع منتظم منذ تلك السنة. ففي 1994 تم استيراد 243 مليون سيجارة. وفي 1993 وصلت تكاليف الاستيراد لمنتجات التبغ إلى 143,8 مليون دولار أمريكي (0,9% من إجمالي الواردات) بزيادة عن 102 مليون دولار أمريكي في عام 1990.

وقد زادت واردات التبغ بنسبة 162% فيما بين 1996 و1998 لتصل إلى 000 55 طن متري. ومصر تستورد كمية كبيرة من التبغ الرخيص من الصين والهند. كما كانت البرازيل، وإيطاليا، والجمهورية العربية السورية، والولايات المتحدة مصادر هامة للأوراق (وزارة الاقتصاد، 2002).

مكافحة التبغ في مصر

بدأت إجراءات مكافحة التبغ في مصر بالتشريعات التي صدرت عام 1981 التي اقتضت طبع تحذيرات صحية على علب السجائر، ووضع حد أقصى للقطران والنيكوتين مع تحديد جزئي للإعلان ورعاية الأحداث والاحتفالات الرياضية. وتم تنفيذ حظر شامل على الإعلان في الراديو والتلفزيون منذ 1977. ومع الإعلان كان يجب إظهار تحذير وحالياً تم حظر الإعلانات تماماً. على أن الإعلانات على اللوحات كان مسموحاً به، وفي الصحافة، وأماكن البيع. وقد قامت شركات التبغ وبخاصة شركة فيليب موريس بحملات تسويق وتوزيع هجومية من أجل التعرف على الأصناف وزيادة نصيبها في السوق. ولما كانت الشركات لا تستطيع السيطرة على أسعار السجائر لأنها تخضع للحكومة، فإن التسويق هو أداتها الرئيسية لاجتذاب مدخنين جدد.

تشريعات وفيرة لمكافحة التبغ مع إيقاف التنفيذ

لحماية غير المدخنين، أجيز التشريع الخاص 1981 بحظر التدخين في الأماكن العامة المغلقة وفي وسائل النقل العام مثل الترام والأتوبيسات في عام 1981. كما لا يسمح بالتدخين في رحلات الطيران الداخلية وفي دور السينما والمسارح. كما خصصت عربات للتدخين في القطارات. وحديثاً توسعت الحكومة في الحظر ليشمل جميع وسائل المواصلات العامة ولكن ذلك لا يطبق بكفاءة (وزارة الصحة والسكان، 2000). كما أن التدخين مقيداً أيضاً في وحدات الرعاية الصحية.

والقوانين واللوائح الخاصة بمكافحة التدخين الصادرة في مصر هي:

- القانون رقم 52 لسنة 1981، يهدف لمنع التدخين وخفض نسبة القطران إلى 20 ميليغرام في السيجارة. كما يحظر التدخين في الأماكن العامة وفي وسائل النقل العام.
- القانون رقم 137 لسنة 1981 يفرض عقوبات على المدخنين في أماكن العمل.
- القانون رقم 4 لسنة 1994 يحظر التدخين في الأماكن العامة المغلقة ويفرض عقوبات (10 جنيهات مصرية) لمن يدخنون في وسائل النقل العام.

- أنشئت إدارة لمكافحة التدخين في 4 آب/أغسطس 1997 للتنسيق بين الوزارات والهيئات وإدارات وزارة الصحة والسكان في جميع الأنشطة المتعلقة بمكافحة التدخين.
- صدر قرار وزاري رقم 344 لسنة 1997 لإنشاء لجنة تسيير للبرنامج الوطني لمكافحة التدخين. وتشمل اللجنة ممثلين لوزارات الصحة، والإعلام، والتعليم، والشؤون الاجتماعية، والأوقاف، والسياحة، والداخلية، وشؤون البيئة بالإضافة إلى المجلس الأعلى للشباب والرياضة، والمنظمات غير الحكومية العاملة في نفس المجال.

وقد صدر القرار الوزاري رقم 289 لسنة 1997 من أجل:

- الحد من كمية القطران إلى حد أقصى 15 ميليغراماً في السيجارة؛
- أخذ عينات من السجائر دورياً للتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية المصرية؛
- إنشاء ثلاثة مختبرات في القاهرة والإسكندرية وبور سعيد لتحليل أنواع التبغ المختلفة كي تتطابق مع المواصفات القياسية المصرية.

وهناك مبادرات هامة أخرى لمكافحة التبغ تشمل:

- في شباط/فبراير 1998 أصدرت وزارة الخارجية في الولايات المتحدة منشوراً يحظر على سفارات الولايات المتحدة تعزيز مبيعات أو صادرات منتجات التبغ، وطلبت من السفارات أن تدعم القوانين المحلية المناهضة للتدخين.
- في حزيران/يونيو 1998، اقترحت لجنة الصحة في مجلس الشعب حظراً على جميع الإعلانات عن التبغ، وحظر بيع السجائر لمن هم دون 18 سنة، وزيادة أسعار السجائر.
- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1998 رأس وزير الصحة الدكتور إسماعيل سلام اجتماعاً لمجلس وزراء الصحة العرب ناقش ورقة عن التعاون العربي لمكافحة التدخين في العالم العربي.
- وفي كانون الأول/ديسمبر 1998 تم عقد أول اجتماع للنقاط المركزية الإقليمية لمبادرة التحرر من التبغ في الإسكندرية، مصر.
- كما أن مكافحة ومنع التبغ يعتبر أولوية في مبادرة "مصريون أصحاء 2010". والمصريون الأصحاء مبادرة على المستوى الوطني والمحافظات (وزارة الصحة، 2000).

لقد أصبحت الثقافة الصحية أداة هامة

بدأت برامج الثقافة الصحية في المدارس والجامعات ومنظمات المرأة. كما أن الحكومة ترعى أيضاً حملة تثقيف مناهضة للتدخين وتشمل إذاعات الراديو التي تحذر طلبة المدارس من أخطار التدخين. وقد بدأت مؤخراً السيدة الأولى في مصر حملة كبرى لوقف التدخين على المستوى الوطني موجهة خاصة إلى الشباب.

وقد تمت الحملة الوطنية لحظر بيع التبغ لصغار البالغين والأطفال خلال شباط/فبراير 1999، وكانت تهدف إلى تحريك المجتمع لرفض بيع الدخان إلى الأطفال، وإقناع تجار التبغ بعدم بيع المنتجات إلى هذه المجموعات. وكانت أنشطة هذه الحملة تشمل حلقات دراسية، ورسائل وبرامج في التلفزيون والإذاعات المحلية، واجتماعات ومناقشات، إلى جانب لوحات وكتيبات ونشرات. وهذه الخطة التي تنفذ بالتعاون مع العديد من الوزارات والهيئات تشمل:

- حظر الإعلان عن السجائر؛
- تضمين مناهج المدارس الإعدادية تحذيرات عن المخاطر الصحية للتدخين بهدف زيادة الوعي لدى الطلبة؛
- إنتاج وإذاعة ثلاث لقطات تلفزيونية عن التدخين كعامل خطر لعديد من الأمراض؛ و
- إنتاج آلاف اللوحات والملصقات والكتيبات والنشرات لزيادة وعي الجماهير بمخاطر التدخين.

وتم تشجيع مساهمة المجتمع من خلال العديد من الحلقات العملية والحلقات الدراسية. وقامت نقابات الأطباء في مصر بمكافحة التدخين؛ كما قامت منظمتان غير حكوميتين بأنشطة كثيرة لمساعدة المدخنين على الإقلاع.

وإلى جانب ذلك، توجد مبادرة لتحقيق مصريين أصحاء بحلول عام 2010 وخفض الأمراض والوفيات من التدخين وتشمل:

- خفض الوفيات الناجمة عن التدخين بحيث لا تتجاوز 715 86 وفاة لكل 000 100 رجل و658,8 لكل 000 100 إمراة (35 سنة فأكثر) (وزارة الصحة، 2000)؛
- خفض انتشار التدخين إلى حد أقصى 10% من السكان من المستوى الحالي الذي بلغ 21% في عام 1998(مسح وزارة العمل، 1998)؛ و
- خفض انتشار تدخين الشيشة (الأرجيلة) والدي لم يتم تحديده حتى الآن، ولكن توجد زيادة مزعجة في عدد هذه المقاهي التي تجتذب صغار السن بشكل خاص (وزارة التعليم، 2001).

صناعة التبغ في مقابل التوظيف الوطني

نظرة عامة إلى الاقتصاد المصري

وضعت الحكومة المصرية سياسات كبرى لضبط الهيكل الاقتصادي من أجل خفض الميزانية وعجز ميزان المدفوعات ولتعزيز النمو الاقتصادي. وقد تم تشديد هذه الإجراءات في التسعينيات من القرن العشرين. وتبين الخبرة في ظل برنامج الاستقرار الاقتصادي خفضاً في عجز الموازنة، من 5,5% من إجمالي الناتج المحلي في 1991–1992 إلى 3,1% في 1999–2000. وانخفض معدل التضخم من 9,1% في 1993–1994 إلى 2,8% في 1999–2000. وانخفضت مصروفات الموازنة إلى 3,8%. وأغلب حجم خفض المصروفات كان في مجال استثمار الحكومة الذي انخفض من 11,3% إلى 5,6% من إجمالي الناتج المحلي. وتم تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجالات مثل البنية التحتية بعد أن كان مستبعداً منها. وكان إجمالي الاستثمار 19,8% في 1999–2000. كما تم تصحيح تشوهات هامة في الاقتصاد (مثل معدل الفائدة الحقيقي السلبي) مع بناء رصيد كبير من النقد الأجنبي (نصار، 2000).

وكان نمو الاقتصاد المصري في أواخر التسعينيات من القرن العشرين وبداية 2000 غير مستقر. وكانت جهود الاستقرار في أوائل التسعينيات من القرن العشرين قد تسببت في نمو أقل، يتراوح حول 3,8% من 1990–1995، ولكنه زاد إلى 5,5% من 1996–2000. وقدمت السياسة الاقتصادية الشاملة بيئة مستقرة لنشاط القطاع الخاص.

وتفسر الاستثمارات العامة والخاصة إلى مدى بعيد أداء نمو إجمالي الناتج المحلي في الفترة التالية للاستقرار. وزاد إجمالي الاستثمار المحلي إلى 19,8% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2000، بزيادة عن 16,6% في 1999–2000.

ولكن منذ بدايه 2000 بدأ القلق على تواصل الأداء الاقتصادي في مصر، وبخاصة في مجال التنافسية للاقتصاد المصري وإنتاجه ونموه المحلي.

- المعدل المتسارع للتنمية في إجمالي الناتج المحلي للفرد يخفي معدل البطالة المستقر عند 7,4% في التقديرات الرسمية، ولكن مسوحاً أخرى في 1998 تجعله عند 11,8%؛ وقصور في فرص التشغيل الإنتاجي؛ وعجز الميزان التجاري ليصل إلى -11,7% من إجمالي الناتج المحلي وفي ميزان المدفوعات (-3,9% في 1999–2000) إلى جانب عجز الموازنة الذي وصل إلى 3,1% من إجمالي الناتج المحلي في 1999–2000 (الجدول I-1) (نصار،2001).
- والنمو في التصنيع (10% خلال الفترة 1999–2000) مركز في إشباع الطلب المحلي في القطاعات منخفضة التكنولوجيا نسبياً مثل المنسوجات. وكانت أسرع القطاعات نمواً هي التي يصعب تسويقها بالنسبة للطلب المحلي. أما القطاعات الرئيسية في النمو، وهي قطاعات الخدمات والإنشاءات، فرغم أنها وفرت وظائف جديدة، إلا أنها لا تساهم في تحسين الإنتاجية وتنافسية الاقتصاد.
- وكان قطاع الخدمات هو أكبر مساهم في نمو إجمالي الناتج المحلي. كما أن السياحة تمثل جزءاً كبيراً من توسع القطاع. وكان أغلب هذا النمو مرتبطاً بالطلب المحلي وليس الطلب الأجنبي، الذي أظهر العديد من التقلبات.

وعلى الرغم من الدور الهام للاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيراته الجانبية على الإنتاجية، ونقل التكنولوجيا، ودخول السوق، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور متواضع في مصر. كما أن مصر أيضاً ليست متلقي كبير للاستثمار الأجنبي المباشر. ففيما بين 1996–2000 كان متوسطه ألف مليون دولار أمريكي سنوياً (1% و 5% تقريباً من إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الاستثمار المحلي على الترتيب). وكان أكثر من نصف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال العقد الماضي موجهاً إلى ثلاثة قطاعات فرعية: الكيماويات، والأغذية والمشروبات، والهندسة. وهي مع السياحة تمثل 70% من الإجمالي. وكان تقدير الاستثمار الأجنبي المباشر يصل إلى 598 مليون دولار أمريكي في 1996، بزيادة 3,5 مرة عنه في عام 1991، ولكنه لم يصل سوى إلى نصف المستوى الذي تحقق في 1994. ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في مصر أقل كثيراً من مستوى الاقتصاديات سريعة النمو في آسيا وأمريكا اللاتينية.

العمالة والتوظيف في مصر

لم يستوعب الاقتصاد المصري في الوقت الحاضر خريجي الجامعات بشكل كاف وكان هناك قصور في الاستفادة من الموارد البشرية غير الماهرة. وهناك مشكلات إضافية تشمل زيادة العمالة في القطاعات العامة مصحوبة بنقص في المهارات وانخفاض إنتاجية العاملين (صندوق النقد الدولي، 1995).

وتقدر البطالة في الإحصاءات الرسمية بما يصل إلى 8% و12% في مسوح خاصة أجريت على سوق العمل (نصار، 1999؛ أسعد، 1999). وحوالي 60% من البطالة في مصر من بين الداخلين الجدد في القوى العاملة. فالذكور العاطلين بدون خبرة عمل سابقة كلهم تقريباً دون سن 30. ومرتسم أولئك العاطلين حالياً يختلف اختلافاً كبيراً عن العاملين المحتمل خروجهم من العمل نتيجة الإصلاحات الاقتصادية، الذين يتحولون إلى موظفين عموميين. وكجزء من برنامج الإصلاح الهيكلي، وضعت الحكومة المصرية أهدافاً طموحة جداً للخصخصة. وهناك اعتقاد عام بأن الخصخصة تتيح الفرصة لزيادة كفاءة المشروعات التي كانت تملكها الدولة من قبل. ولكنها تثير مشكلة زيادة العمالة في المشروعات العامة. فالعاملون بهذه المؤسسات معرضون لخطر كبير يتمثل في تسريحهم من وظائفهم، لأن زيادة العمالة داخل المشروعات المملوكة للدولة ينظر إليه على أنه أحد أخطر التحديات التي تواجه برنامج الخصخصة.

وكثيراً ما تقدم الخصخصة نظماً للتقاعد المبكر، مما يؤدي إلى زيادة في عدد العاطلين. ولكن توجد فرص لإعادة التدريب أو تغيير الوظيفة أو التوظيف الذاتي، مما يعمل على زيادة عدد طالبي الوظائف في سوق العمل. وهؤلاء العاملون سيكونون أكبر سناً عن الداخلين الجدد في قوة العمل، وعليهم مسؤوليات مالية أكبر تجاه من يعولون. وإلى جانب ذلك يعتبر العمل الجزئي في الجهات الحكومية مظهراً هاماً للمؤسسات العامة التي تحتاج إلى برنامج إصلاح إداري كبير.

التوظيف في صناعة التبغ

التوظيف المباشر في التبغ يُعرف بأنه وظيفة تتصل مباشرة بالإنتاج، والتوزيع، وبيع التجزئة لمنتجات التبغ. وعلى أساس التدفق المادي لمنتجات التبغ، فإن التوظيف المباشر في التبغ يقع في أربع مجموعات:

- زراعة التبغ؛
- تسويق ومعالجة الورق؛
- تصنيع السجائر؛
- بيع الجملة والتجزئة للسجائر.

ومن المصادفة، أن هذا التبويب يتفق مع تنظيم صناعة التبغ في أغلب البلدان. أما في مصر، فإن زراعة التبغ وتسويق ومعالجة الورق يصبحوا بعد أنشطة اقتصادية واضحة، وعلى ذلك فلا يوجد من يعمل في هذه الأنشطة. ولذلك فإن الدراسة تشمل فرص التوظيف المتعلقة بصناعة السجائر وتجارة الجملة والتجزئة.

إن صناعة التبغ المصرية مشروع قطاع عام. ويبين الجدول (II-1 في الملحق والشكل II-1) أن نسبة العاملين في هذه الشركة إلى قوة العمل المستخدمة في القطاع العام الصناعي زادت من 1,8% في 1995–1996 إلى 2,4% في 1997–1998. وهذا يرجع إلى حد كبير إلى انخفاض إجمالي التوظيف في القطاع العام الصناعي، وإلى حد صغير إلى زيادة التوظيف في صناعة التبغ.

الشكل II-1. نسبة التوظيف في صناعة التبغ في القطاع العام الصناعي

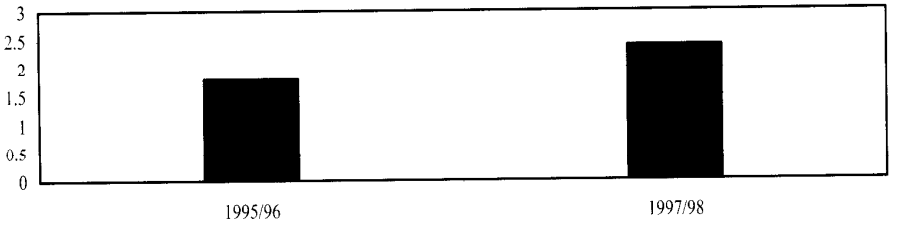

المصدر: الجدول (II-1) الملحق

ويبين الجدول (II-2 في الملحق والشكل II-2) نمط النوع في التوظيف في قطاع التصنيع وصناعة التبغ. ونسبة توظيف الإناث إلى إجمالي التوظيف في قطاع التصنيع وصناعة التبغ انخفضت من 10,4% إلى 6,9% في 1995-1996 إلى 9,7% و6,6% في 1997-1998 على الترتيب.

ويبين الجدول (II-3 في الملحق والشكل II-3) توزيع قوة العمل المشتغلة بصناعة التبغ في 1997-1998 طبقاً للوظيفة: الإنتاج (38,9%)، الإدارة (26,1%)، التوزيع والبيع (14,3%)، الخدمات الفنية (11,4%)، والخدمات العامة (9,1%).

الشكل II-2. توظيف النوع في قطاع التصنيع وصناعة التبغ

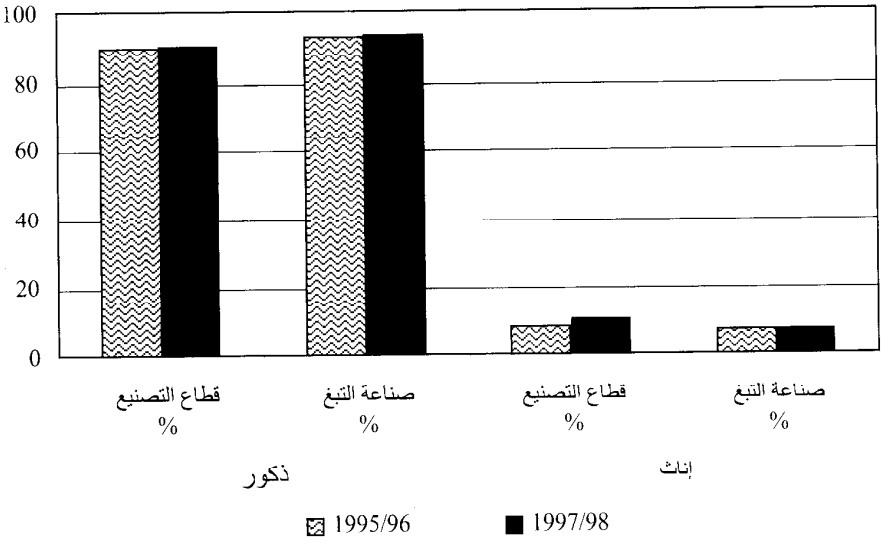

المصدر: الجدول (II-2) الملحق

الشكل II-3. توزيع التوظيف في صناعة التبغ وفقاً لنوع العمل (%)

المصدر: الجدول (II-3) الملحق

تطوير استراتيجية الشركة الشرقية للدخان لتعزيز إنتاجية العمل:

تتأثر إنتاجية العمل إيجابياً بعاملين هما: استثمار رأس المال وتطوير مهارات العمل. ويزداد استثمار رأس المال عندما تحسن الشركة الشرقية نوعية منتجها بتزويد المصانع بآلات جديدة ومحدثة إلى جانب دعم مراقبة الجودة.

وتطوير مهارات العمل هي العمود المركزي في استراتيجية الشركة الشرقية للألفية مع جميع التهديدات والتنافس من النظام الاقتصادي العالمي الجديد. وقد طورت الشركة الشرقية مهارات الموارد البشرية بالطرق الآتية:

(1) تضع الشركة الشرقية أهمية كبيرة على تطوير مهارات مواردها البشرية من خلال التدريب الإداري والفني. وقد تم تنفيذ خطة التدريب لعام 99/98 بنجاح كما يتبين من الجدول (II-4 في الملحق) والشكل II-4.

الشكل II-4. عدد المتدربين في خطة التدريب في الشركة الشرقية (بالآلاف)

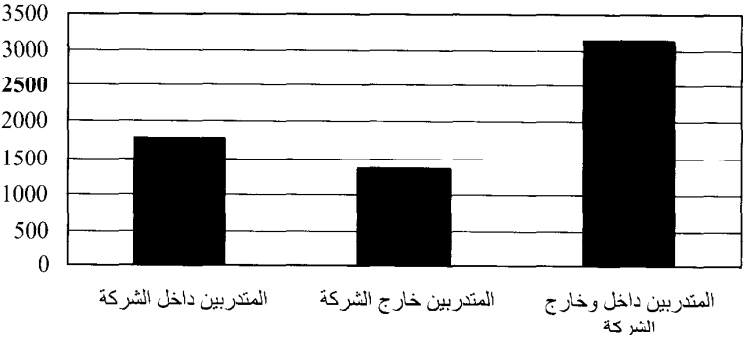

المصدر: الجدول (II-4) الملحق

(2) الخدمات والتيسيرات الاجتماعية المقدمة للعاملين بالشركة الشرقية.

وقد وصلت قيمة خدمات الرفاهية للعاملين إلى 32,028 مليون جنيه مصري في 1998–1999 مقارنة مع 28,359 مليون جنيه مصري في 1997–1998 بزيادة 3,669 مليون جنيه مصري تمثل زيادة 13% كما يلي:

- تكاليف وجبة العاملين كانت 7,131 مليون جنيه مصري مقارنة مع 5,862 مليون جنيه مصري في 1997–1998، بزيادة 1,26 مليون جنيه مصري تمثل زيادة 22%.
- تكاليف رعاية صحية للعاملين بإجمالي 13,917 مليون جنيه مصري مقارنة مع 12,654 مليون جنيه مصري في 1997–1998، تمثل زيادة 10%.
- أنشطة اجتماعية للعمال وصلت إلى 7,225 مليون جنيه مصري مقارنة مع 5,984 مليون جنيه مصري في 1997–1998، بزيادة 21%.

(3) نشر المعلومات على جميع العاملين.

تصدر الشركة الشرقية للدخان مجلة فصلية باسم كليوباترا تنشر وجهات نظر العاملين بالشركة وتطلعهم أولا بأول على استراتيجيات الشركة المستقبلية من ناحية الإنتاج، والتسويق، والخدمات الاجتماعية، والتوسعات في إنتاج المصانع، وسياسة التصدير. وبالإضافة إلى ذلك تمثل المجلة حافزاً لجميع العمال للمشاركة في قصة نجاح الشركة بجعلهم على وعي تام بالأمور ذات الصلة محلياً ودولياً.

وقد ساهمت الإجراءات المبينة أعلاه في زيادة إنتاجية[3] العمل من 109 جنيه مصري في 30 حزيران/يونيو 1995 إلى 163 جنيه مصري في 30 حزيران/يونيو 1999 ثم إلى 172 جنيه مصري في 30 حزيران/يونيو 2000.

سياسات مكافحة التبغ والتوظيف في صناعة التبغ

يقدم تحليل المدخلات-المخرجات تقديراً للتأثير الاقتصادي للصناعات بالأخذ في الاعتبار التأثيرات غير المباشرة على جميع القطاعات الأخرى. ولتحليل المدخلات-المخرجات بعض المزايا الواضحة. فهو أولاً يحيط بالعلاقات البينية الأمامية والخلفية لأي قطاع إنتاج مع القطاعات الأخرى في الاقتصاد. وثانياً يقدم منهجاً ثابتاً ومنسقاً لفهم التأثير الاقتصادي في أي قطاع إنتاجي على القطاعات الأخرى في الاقتصاد. وثالثا يسمح بتحليل تأثير نمو قطاع واحد أو عدة قطاعات على متطلبات المدخلات بما في ذلك العمل ورأس المال (بوهيت، 2000).

وحسابات المدخلات-المخرجات مع بعض الافتراضات القوية، تشكل أساساً لنموذج توازن عام على المستوى الشامل للاقتصاد والذي يركز على الإنتاج. والافتراضات الأساسية هي: (أ) إن "نشاط" كل قطاع ينتج مخرجاً واحداً فقط، و(ب) المدخلات مطلوبة في نسب ثابتة إلى المخرجات في كل قطاع، مما يعني أن المعاملات الفنية ثابتة. (جـ) وجود مردودات ثابتة للمقياس في الإنتاج. (د) يفترض أنه لا توجد قيود على الموارد. فالوارد غير محدود ومرن تماماً. وجميع الموارد المحلية مستخدمة بكفاءة (درفيس وآخرين، 1982؛ فاطمي، 2000).

3 تعرف الإنتاجية بأنها القيمة المضافة/عدد العمال.

نموذج المدخلات-المخرجات

النموذج البسيط للمدخلات والمخرجات يعتبر أن المخرجات المطلوبة في الاقتصاد تتكون من جزئين: الطلب الداخلي أو المتوسط والطلب الخارجي أو النهائي. وهذا الجدول للروابط داخل الصناعة لتدفق المدخلات والمخرجات يمكن المحلل من تقييم كيفية انتقال الأنواع المختلفة من الاضطرابات الخارجية التي تبدأ في قطاع معين خلال جميع عناصر الاقتصاد (بوهيت، 2000؛ فان دراليمدن، 1998؛ درفيس وآخرين، 1982).

وطبقاً للتمثيل الرياضي النموذجي، يمكن تمثيل جدول تفاعلات المدخلات-المخرجات كما يلي[4]:

$$X_i = \sum_{j=1}^{m} X_{ij} + \sum_{k=1}^{p} Y_{ik}$$

$$i = 1.....m$$

X_i = إجمالي مخرجات القطاع (i)

(داخلي)

X_{ij} – كمية المخرجات التي ينتجها القطاع i وبشتريها القطاع j لأغراض الإنتاج (داخلي)

Y_{ik} = كمية المخرجات التي ينتجها القطاع (i) للطلب النهائي على النوع k (خارجي)

m = عدد القطاعات

P = عدد قطاعات الطلب النهائي (التي تشمل الاستهلاك العائلي، ونفقات الحكومة، الخ)

ويفترض أن العلاقة بين المدخلات والمخرجات يمكن تحديدها بمعاملات مدخلات-مخرجات محددة.

$$a_{ij} = X_{ij} / X_j$$

$$X_{ij} = a_{ij}\, x_j \qquad (i, j = 1...m)$$

A_{ij} = تدل على كمية مدخلات السلعة i المطلوبة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة

وتعويض a_{ij} في المعادلة الأصلية يعطي للمجموعة الجديدة لمعادلات m كما يلي:

$$(i=1.....m) \qquad \sum a_{ij} X_j + \sum_{k=1}^{p} Y_{ik} = X_i$$

وبتدوين المصفوفة، يمثل هذا على أنه:

$$AX+Y=X$$

حيث A هي مصفوفة (m x m) لمعاملات (a_{ij})، x هي متجه (m x 1) مستوى الطلب النهائي لكل من القطاع m. والمصفوفة A تعرف عادة على أنها مصفوفة المعاملات الفنية للمدخلات-المخرجات بالتعريف، ودخول aij في هذه المصفوفة يدل على كمية المدخلات من السلعة i المطلوبة لإنتاج وحدة من السلعة j.

---

4 من الهام وضع جدول التمثيل الرياضي للمدخلات-والمخرجات في سياقه حتى يتمكن القارئ من فهم معنى المعاملات الفنية.

وحل هذا النظام يمكن الحصول عليه كما يلي:

$$X - A X = Y$$

$$Y = (I - A) X \text{ حيث } I \text{ هي مصفوفة الهوية } (m \times m)$$

$$X = (I - A)^{-1} Y = RY$$

$$\text{حيث } R = (r_{ij}) \text{ وهو مصفوفة } (m \times m)$$

والمصفوفة R تعرف باسم معكوسة ليونتيف. وكل معامل r_{ij} يمثل كمية المخرجات للقطاع j المطلوبة لمواجهة مطلب وحدة واحدة من الطلب النهائي للقطاع j. وهو يشمل التأثيرات المباشرة وغير المباشرة بمعنى أنه لإنتاج وحدة واحدة من مخرجات القطاع i تحتاج إلى وحدات a_{ij} من مخرجات القطاع i. وعلى ذلك فإن r_{ij} تضم التأثيرات المباشرة وغير المباشرة (بوهيت، 2000).

والطريقة الملائمة للنظر إلى استجابة الاقتصاد للتغيرات في الطلب النهائي للقطاعات المختلفة هو إدخال المضاعف. ومعكوس ليونتيف نفسه لا يأخذ في الاعتبار متطلبات العامل الأولي لعملية الإنتاج. ولكن من السهل التوسع في نموذج المدخلات-المخرجات ليشمل تحليلاً لمتطلبات العامل الأولي. لنفترض أن L وحدة عمل مطلوبة لكل وحدة متجه إنتاج محلي x قد أخذت من إسقاط خارجي للطلب النهائي. ويمكن حساب إجمالي متطلبات التوظيف كما يلي:

$$LX = L (1 - A)^{-1} Y$$

حيث L متجه الصف لمعاملات العمل التي تعطي إجمالي الطلب على العمل المأخوذ من الطلب النهائي (درفيس وآخرين، 1982؛ رازينوف، 1998).

المطلب المباشر من القطاعات الأخرى لصناعة التبغ

الجدول ((III–1) في الملحق) يبين جدول[5] مدخلات-مخرجات 24 قطاعاً والذي يقدم ملخصاً للتدفق الدائري للإنتاج في الاقتصاد المصري. ويمكن تعريف هذا الجدول بأنه مصفوفة التعامل داخل الصناعة أو جداول المدخلات ــ وأعمدة مصفوفة التعامل تبين تركيبة المدخل المطلوب من صناعة معينة لإنتاج مخرجاتها. وصفوف مصفوفة التعامل تبين توزيع مخرجات صناعة معينة في جميع أجزاء الاقتصاد.

والمطلب المباشر يشير إلى الحاجة من كل صناعة لصناعة معينة لإنتاج وحدة واحدة من الإنتاج. ويمكن تعريف هذا المعامل على أنه معامل فني، وهو يستعمل لبيان العلاقة الأمامية والخلفية بين القطاع تحت الدراسة والقطاعات الأخرى.

وفي الاقتصاد المصري يوجد مصدران لجداول المدخلات-المخرجات. الأول هو الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والثاني هو وزارة التخطيط. والواقع أن الدراسة يجب أن تعتمد على جداول الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لأنها تعكس العلاقة الحقيقية بين جميع القطاعات في الاقتصاد كله. ولكن جدول وزارة التخطيط مبني على العلاقة المقدرة بين القطاعات طبقاً للخطة الاقتصادية. وآخر جدول للمدخلات-المخرجات أصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء كان في

---

5 الفرق بين عدد العمال في صناعة التبغ والعدد المستعمل في جدول المدخلات-المخرجات ليس خطأ. ويمكن تفسير ذلك بالفرق بين مصادر المعطيات التي تجمع من جميع القطاعات في الاقتصاد المصري، ولكن مازالت النسبة بين التوظيف في صناعة التبغ والتوظيف في قطاع التصنيع هي نفسها برغم الاختلاف في مصدر المعطيات.

1991–1992، ولكن الجدول الصادر عن وزارة التخطيط كان عن 1996–1997. ولذلك ستحاول الدراسة تطبيق الجدولين لتحديد الفرق بين نتائجهما، بتطبيق سيناريوهات مختلفة.

وفيما يتعلق بصناعة التبغ يبين الجدول (III-2 في الملحق) أن معامله الأمامي المباشر يساوي 0,077، ولكن معامله الخلفي المباشر يساوي 0,104. وهذا يعني أن هذا القطاع يعتمد أكثر على القطاعات الأخرى ويقوم بدور صغير نسبياً في تقديم مواد لهذه القطاعات الأخرى. ويرجع هذا إلى نوع الإنتاج المستخدم في صناعة التبغ حيث أنه ينتج منتجاً معداً للاستهلاك النهائي. والقطاع الوحيد الذي يتلقى إنتاجه هو قطاع المطاعم والفنادق. ولكن معامل صناعة التبغ للمطاعم والفنادق صغير (0,007).

وفيما يختص بالعلاقة الخلفية بين صناعة التبغ والقطاعات الأخرى، يبين الجدول (III-3) أن جميع قيم المعاملات الخلفية صغيرة. فهي تتراوح ما بين 0,0001 للمطاط ومنتجات البلاستيك و0,008 لصناعات الأغذية، فيما عدا بالنسبة لقطاعات التمويل والتجارة والتأمين، التي يصل المعامل فيها 0,01. ويمكن تفسير ذلك بالاعتماد الكبير لصناعة التبغ على الواردات للحصول على المدخلات للإنتاج. والنسبة المئوية للمدخلات المستوردة إلى إجمالي المدخلات كانت 67,7% في 1991–1992.

وبالإضافة إلى ذلك قامت الدراسة بفحص دور صناعة التبغ وعلاقتها مع القطاعات الأخرى في الاقتصاد باستعمال جداول المدخلات-المخرجات 1996–1997. والجدول (III-4) يشير إلى قيمة المعامل الأمامي والخلفي لصناعة التبغ. ومقارنة الجدولين (III-2) و (III-4) تشير إلى الفرق بين القيم للمعامل الأمامي المباشر. ويمكن تفسير ذلك بالتوسع في الأسواق الخارجية مقارنة بالسوق الداخلية. وقد وصلت الصادرات إلى القمة عند 1,300 مليون سيجارة عام 1997، مقارنة مع 750 مليون في 1990[6].

وعلى الرغم من الفرق بين قيم المعامل المباشر الأمامي والخلفي لصناعة التبغ في جدول المدخلات-المخرجات 1991–1992 وجدول المدخلات-المخرجات 1996–1997، فإن القيمة الصغيرة للمعاملات تعطي نفس النتيجة. وهذا يعني أن صناعة التبغ لها تأثير صغير على الاقتصاد المصري.

إجمالي المتطلبات من القطاعات الأخرى لصناعة التبغ

لتزويد صناعة التبغ بالمدخلات المطلوبة، فإن القطاعات الأخرى ذات الصلة تزيد من مخرجاتها، وستستمر هذه الدورة في التأثير على مخرجات الاقتصاد. ومصفوفة إجمالي المتطلبات للاقتصاد ككل تسمى معكوسة ليونتيف، التي تحتوي على كل من المتطلبات المباشرة وغير المباشرة.

وفيما يختص بالاعتماد الخارجي لصناعة التبغ، فإن متطلباته المباشرة وغير المباشرة من جميع القطاعات صغيرة جداً. وينعكس هذا على قيم إجمالي المتطلبات من جميع القطاعات كما يتبين من مصفوفة ليونتيف المعكوسة (الجدول III-5 في الملحق). والجدول (III-6) يشير إلى نتيجتين: أولا، قيمة المعاملات الأمامية والخلفية في مصفوفة ليونتيف المعكوسة صغيرة جداً، وقيمتها هي 0,04 و0,05 على الترتيب. ثانياً، سياسات مكافحة التبغ الخاصة بجانب العرض أو الطلب سيكون لها تأثير قليل على الاقتصاد الإجمالي.

6 الملحق (1) يشمل جميع العوامل لشرح الزيادة في صادرات السجائر.

تأثير صناعة التبغ على التوظيف الوطني

يمكن قياس هذا التأثير بطريقتين: تأثير الأجور ومضاعف التوظيف.

والطرق السابقة تعكس تأثير صناعة التبغ على التوظيف من جهة تكلفة العمل (تأثير الأجر) أو كيف تؤثر هذه الصناعة على إجمالي عدد العاملين في الاقتصاد (مضاعف التوظيف).

أ. تأثير الأجر

إجمالي قيمة الأجور في صناعة التبغ زاد من 000 428 97 جنيه مصري في 1991–1992 إلى 000 934 151 في 1997–1998. وعلى ذلك يبلغ المعدل الإسمي للزيادة 55%. يضاف إلى ذلك، أن القيمة الحقيقية في أجور صناعة التبغ زادت من 000 388 41 جنيه مصري في 1991–1992 إلى 000 413 135 جنيه مصري في 1997–1998 (خفض السعر يساوي 112,2). ويصل المعدل الحقيقي للزيادة إلى 21,8%. ويضاف إلى ذلك، أن نصيب الأجور في صناعة التبغ في قيمة الأجور في قطاع التصنيع زاد من 2,7% في 1991–1992 إلى 2,9% في 1997–1998 كما يتضح من الجدول (III 7).

ويمكن تفسير زيادة الأجور في هذه الصناعة بزيادة المبيعات، مما يعكس طلباً كافياً للمنتج النهائي. والطلب يؤثر على مستوى الإنتاج وحجم التوظيف داخل الصناعة بزيادة مستوياتها. كما أن الزيادة في الإنتاجية في هذه الصناعة تعزز رفع الأجور.

وفيما يتعلق بتأثير الأجر، يبين الجدول (III 8) التأثير المباشر وإجمالي التأثير (مباشر وغير مباشر) لإنتاج التبغ لإشباع وحدة واحدة من الطلب النهائي.

وطبقاً لقيم المعاملات في الجدول (III–8) فإن التأثير المباشر لإشباع وحدة واحدة من الطلب النهائي هو 0,027 وهذا المعامل أقل من التأثير الكلي، الذي يشمل التأثير المباشر وغير المباشر 0,035. وعلى الرغم من وجود فرق في قيم تأثير الأجر فإن قيمتها صغيرة جداً. وعلى ذلك فإن السياسات التي يمكن أن تؤثر على الإنتاج في صناعة التبغ وكذلك الطلب النهائي وتأثيره على مجموع الاقتصاد، لن يكون له سوى تأثير ضئيل جداً.

ب. مضاعف التوظيف

من الممكن تقييم العلاقة بين قيمة مخرجات قطاع والتوظيف في هذا القطاع. وهذا يعرف بأنه مضاعف توظيف مباشر، وهو ما يعني عدد العمال المستخدمين لإنتاج وحدة واحدة. وباستخدام مصفوفة ليونتيف المعكوسة، يمكن قياس المضاعف المباشر وغير المباشر للتوظيف، وهو يحدد عدد العمال المستخدمين لإنتاج وحدة واحدة بالنسبة لجميع العلاقات الأمامية والخلفية في جميع قطاعات الاقتصاد.

ويبين الجدول (III–9) المضاعف المباشر للتوظيف لجميع القطاعات في الاقتصاد المصري. وبالنسبة لصناعة التبغ، فإن قيمة المضاعف المباشر للتوظيف هي 0,06، وهذا يعني أن إنتاج 100 وحدة يحتاج إلى ستة عمال. وبالإضافة إلي ذلك، فإن قيمة هذا المضاعف لصناعه التبغ أقل من أي مضاعف لجميع القطاعات، فيما عدا التعدين والنفط (0,003)، والأخشاب ومنتجاتها (0,04)، ومنتجات الزيوت (0,04) والنقل والمواصلات (0,03)، والكهرباء (0,02)، والإسكان (0,03)، والفنادق (0,03).

وعند تقدير المضاعف المباشر وغير المباشر للتوظيف، كما هو مبين في الجدول (III-10)، فإن عدد العمال المطلوبين لإنتاج وحدة واحدة سيزيد. ولكن الزيادة في عدد العمال ستختلف بين جميع القطاعات، وهذا يعتمد على تقنيات الإنتاج.

وقد تبين أن صناعة التبغ تحتاج إلى عمال أقل لإنتاج وحدة واحدة. وهذه النتيجة مشابهة لمنتجات الزيوت والمنتجات المتنوعة . ومثل هذه الصناعات توصف بأنها ذات كثافة لرأس المال مما يعني أنها تحتاج لعمال أقل لإنتاج وحدة واحدة.

وإلى جانب ذلك فهناك فرق بين مضاعف التوظيف المباشر (0,06) ومضاعف التوظيف المباشر وغير المباشر في صناعة التبغ (0,07). وعلى ذلك فإن الدراسة تتنبأ أن تأثير سياسات مكافحة التبغ على التوظيف لن تعكس فرقاً كبيراً بين التأثير المباشر والتأثير غير المباشر الخاص بالعلاقة مع جميع قطاعات الاقتصاد.

وبتطبيق مضاعف التوظيف على جدول المدخلات-المخرجات 1996–1997 لصناعة التبغ، ستكون النتيجة مختلفة. فقيمة المضاعف هي 0,01 (كما يتبين من الجدول III-11). وهذا يعني أن عدد العمال المطلوبين لإنتاج وحدة واحدة وإشباع وحدة واحدة من الطلب النهائي ستكون أقل من العدد المماثل باستخدام جدول المدخلات-المخرجات 1991–1992. ويمكن تفسير ذلك بالزيادة في إنتاجية العمل من 109 في 30 حزيران/يونيو 1995 إلى 174 في 30 حزيران/يونيو 2000.

مقتضيات سياسات مكافحة التبغ على التوظيف الوطني

قامت هذه الدراسة بتقييم نتائج مكافحة التبغ على الاقتصاد إنتاجاً وتوظيفاً. وقد بينت أن المخاوف الاقتصادية التي صرفت راسمي السياسات عن اتخاذ أي إجراء ليس لها أساس إلى حد كبير. فالسياسات التي تخفض الطلب على التبغ، مثل قرار زيادة ضرائب التبغ، لن تتسبب في فقد الوظائف على المدى البعيد. وأن مثل هذه السياسات ستعود بفوائد صحية دون أن تضر بالاقتصاد.

ويمكن تقسيم سياسات مكافحة التبغ إلى:

- إجراءات لخفض الطلب على التبغ و
- إجراءات لخفض توريد التبغ.

ومن الهام أن نقول ابتداء أنه في حين أن التدخلات لخفض الطلب على التبغ يحتمل أن تنجح، فإن إجراءات خفض التوريد واعدة بشكل أقل.

وسبب هذا أنه إذا توقف أحد الموردين، فإن مورداً بديلاً سيكون لديه الحافز لدخول السوق. وبالمثل، فإن الدليل الدولي حتى الآن يوضح أن قيود التجارة من ناحية حظر الاستيراد سيكون لها تأثير قليل على استهلاك السجائر على مستوى العالم. وبالإضافة إلى ذلك، فكل بلد لديه سياسات زراعية للتأثير على توريد التبغ اللازم لإنتاج السجائر. وعلى ذلك فإن الدراسة لن تعتمد على إجراءات خفض التوريد لأن التبغ يستورد كله من الخارج.

أ. إجراءات خفض الطلب على التبغ

هذه الإجراءات تشمل إجراءات خاصة بالسعر وإجراءات لا تتعلق بالسعر. فالأولى تعتمد على زيادة الضرائب لزيادة أسعار السجائر، ولكن الأخيرة تشمل الحظر الشامل على الإعلانات والإعلام، مثل الإعلان المضاد في وسائل الإعلام، واللصاقات التحذيرية الصحية الواضحة، ونشر وتوزيع نتائج البحوث الخاصة بالنتائج الصحية الناجمة عن التدخين، إلى جانب حظر التدخين في أماكن العمل والأماكن العامة. وفيما يختص بجانب الطلب، سنقوم بتقييم تأثير إجراءات الطلب على التوظيف الوطني في الاقتصاد المصري باستعمال محاكاتين. الأولى تتضمن زيادة سعر السجائر بمقدار 10% والثانية تنفيذ إجراءات غير سعرية.

(1) زيادة أسعار السجائر

توضح البيانات المجموعة من البلدان ذات المستويات المختلفة الدخل، أن زيادة السعر على السجائر فعالة جداً في خفض الطلب؛ فالضرائب الأعلى تحث بعض المدخنين على الإقلاع في حين تمنع الآخرين من الشروع في التدخين. والأطفال والمراهقين أكثر استجابة لرفع الأسعار عن البالغين الأكبر، وعلى ذلك فهذا التدخل سيكون له تأثير كبير عليهم. وهذه المحاكاة سوف تستند على افتراضين. الأول هو أن زيادة سعر السجائر سيخفض استهلاكها على الرغم من أن إنفاق المدخنين لن يتحول إلى سلع أو خدمات أخرى نتيجة لهذا الخفض، ومن ثم تكون هناك زيادة في حجم المدخرات. والثاني هو أن المدخنين سيزداد إنفاقهم على سلع وخدمات أخرى نتيجة لخفض استهلاكهم للسجائر. وبالنسبة للاقتصاد المصري، سنقوم بتقييم تأثير زيادة أسعار السجائر على التوظيف الوطني باستعمال هذين الافتراضين.

(أ) مقتضيات الافتراض الأول

تبين نتائج دراسة نصار (2001) أن الزيادة في أسعار السجائر ستؤدي إلى خفض استهلاك السجائر، حيث أن مرونتها 0,397-. وعلى ذلك ستخفض العائلات استهلاكها بمقدار 0,397. ولتحديد تأثيرها على التوظيف لوطني سيعتمد التحليل على جداول المدخلات-المخرجات. فالجدول (III-12) يشير إلى أن الزيادة في سعر السجائر سوف يخفض استهلاكها. وعلى أساس الافتراض الأول، سينخفض الطلب النهائي في الاقتصاد المصري، ونتيجة ذلك سينخفض إنتاج السجائر بمبلغ 1552,27 جنيه مصري طبقاً لانخفاض الطلب. إضافة إلى أن الإنتاج المحلي سينخفض بمبلغ 6169,3 جنيه مصري بانخفاض الطلب النهائي. وبدراسة التأثير على التوظيف الوطني، يشير الجدول (III-13) إلى أن التوظيف في صناعة السجائر سينخفض بعدد 14,2607 ألف عامل.

والنتيجة الأكثر إثارة للاهتمام هي الزيادة بمقدار 5961,875 ألف عامل في التوظيف الوطني. وهذا نتيجة لزيادة المدخرات. إضافة إلى زيادة موارد الاستثمار وتحفز استثمارات جديدة، مما سيرفع الحاجة إلى عمال جدد. ويمكن تفسير ذلك باستعمال قيم التغير في الإنتاج المحلي بالنشاط الاقتصادي كما يتبين من الجدول (III-10).

والقطاعات التي ستحقق قيمة عالية نتيجة لخفض منتجاتها هي الأنشطة كثيفة رأس المال، مثل منتجات الزيت، والمعادن الرئيسية والتعدين، والنفط. ولما كانت زيادة التوظيف سوف تتحقق في قطاع الخدمات، الذي يوصف بأنه كثيف العمالة، فإنها سوف تقوم بدعم الزيادة في التوظيف الوطني.

(ب) مقتضيات الافتراض الثاني

على أساس الافتراض الثاني، فإن المدخنين سيرداد حجم إنفاقهم على سلع وخدمات أخرى على أساس خفض ما ينفق على السجائر. ويبين الجدول (III-14) أن الإنتاج المحلي سوف ينخفض بمبلغ 3985,98 مليون جنيه مصري. ويمكن تفسير ذلك بالمساواة بين قيمة الخفض في استهلاك السجائر وقيمة زيادة الإنفاق على السلع والخدمات الأخرى، بحيث يستمر إجمالي الطلب النهائي ثابتاً. وسينخفض الإنتاج في صناعة السجائر بمبلغ 1518,3 مليون جنيه مصري. وبمقارنة الجدولين (III-15) و (III-13) يلاحظ أن الانخفاض في الإنتاج المحلي سيكون أقل وضوحاً إذا زاد المدخنون من إنفاقهم على سلع وخدمات أخرى.

ويبين الجدول (III-15) أن التوظيف في صناعة التبغ سينخفض بمقدار 13,76 ألف عامل، في حين سيرتفع التوظيف الوطني 6108,51 ألف عامل. وبمقارنة الجدولين (III-13) و(III-15) نحصل على نتيجة هامة وهي أن زيادة إنفاق المدخنين على السلع والخدمات الأخرى سيؤدي إلى زيادة في التوظيف الوطني تفوق الزيادة التي تحسب على أساس عدم الإنفاق في السلع والخدمات الأخرى.

(2) المحاكاة الثانية: تنفيذ الإجراءات غير السعرية

على الرغم من أن مصر بدأت في تطبيق إجراءات غير سعرية في 1977، فإن جميع قوانينها ولوائحها لمكافحة التبغ لم تنفذ إطلاقاً. وعلى ذلك تم دراسة تأثير تنفيذ إجراءات غير سعرية على صناعة التبغ والتوظيف الوطني. واستعمال مستوى التعليم نيابة عن الإجراءات غير السعرية[7] ونتائج دراسة نصار (2001) تشير إلى أنه توجد علاقة سلبية بين مستوى التعليم والإنفاق على السجائر. وقيمة المرونة 0,0359-. وعلى ذلك فإنه إذا طبقت الإجراءات غير السعرية فإن الإنفاق على السجائر سينخفض.

وستطبق هذه المحاكاة باستعمال نفس الافتراضين السابق تطبيقهما. وبين الجدول (III-16) أنه إذا كان مستوى التعليم "نيابة عن تطبيق الإجراءات غير السعرية" سيزيد، فإنه تحت الافتراض الأول، سينخفض إنتاج السجائر بمقدار 140,628 ألف جنيه مصري وينخفض الإنتاج المحلي بمقدار 4620,27 مليون جنيه مصري. ولكن الانخفاض في إنتاج السجائر والإنتاج المحلي سيكون أقل إذا طبق الافتراض الثاني كما هو مبين في الجدول (III-17).

وفيما يختص بالتأثير على التوظيف يبين الجدولان (III-18) و(III-19) أن التوظيف في صناعة التبغ والتوظيف الوطني سيزيدان عندما تنفذ الإجراءات غير السعرية. ولكن الزيادة في كل منهما ستكون أعلى باستعمال الافتراض الثاني.

والخلاصة أن تأثيرات الإجراءات السعرية وغير السعرية على التوظيف الوطني إيجابية، ولكن الإجراءات غير السعرية أكثر تأثيراً عن الإجراء السعري لأن الزيادة في التوظيف الوطني ستكون أعلى والانخفاض في الإنتاج المحلي سيكون أقل.

الخاتمة

مصر لديها أعلى معدل لاستهلاك التبغ في العالم العربي. والعوامل الرئيسية وراء التغيرات في اتجاهات الاستهلاك هي عوامل اقتصادية بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل تحسين نوعية التبغ وزيادة استهلاك السجائر الأجنبية. وقد تناول راسمو السياسات المصريون هذه القضية لأن العديد من البلدان

7 لا يمكن قياس الاجراءات غير السعرية إلا للمستوى التعليمي وتأثيره على الفرد بتغيير العادات والمواقف. وعلى ذلك فإن مستوى التعليم يستعمل نيابة عن الإجراءات غير السعرية.

تقاوم القيام بعمل جاد لتبني إجراءات مكافحة التبغ. والخوف يتمثل في أن انخفاض استهلاك التبغ قد يؤدي إلى انخفاض التوظيف. وقد فحصت هذه الدراسة تأثير السياسات التي تخفض الطلب على التبغ وعلى التوظيف في صناعة التبغ وفي الاقتصاد الوطني.

وبدأت الدراسة بنظرة شاملة على استهلاك التبغ ودرست حالة اقتصاد التبغ في مصر. ومازال القطاع العام يحتفظ باحتكار السجائر من خلال الشركة الشرقية للدخان، أكبر مصنع سجائر في إقليم شرق المتوسط. وعلى الرغم من أن مصر لا تزرع التبغ، فقد زادت في السنوات الأخيرة من صادراتها من السجائر للبلدان المجاورة. ورغم أن مصر قد أصدرت كثيراً من التشريعات المتعلقة بمكافحة التبغ فإنها لم تنفذ على الإطلاق. على أن البلد حالياً يحسن تطبيق حملته الوطنية لمكافحة التبغ. وقد أصبحت الثقافة الصحية أداة هامة في مكافحة التبغ. وهناك أيضاً حملة وطنية تحظر بيع التبغ لصغار البالغين والأطفال والتي بدأت في شباط/فبراير 1999 بتشجيع مساهمة المجتمع من خلال الحلقات العملية والحلقات الدراسية.

والجزء الثاني من الدراسة يبين التوظيف في صناعة التبغ في إطار التوظيف الوطني العام. أما الجزء الثالث فهو يقوم بدراسة سياسات مكافحة التبغ والتوظيف في الصناعة من خلال تحليل المدخلات-المخرجات، آخذاً في الاعتبار التأثيرات غير المباشرة على جميع القطاعات الأخرى. وتقدر الدراسة المتطلبات المباشرة من القطاعات الأخرى لصناعة التبغ. والمعامل الأمامي المباشر لصناعة التبغ يبين أن هذا القطاع يعتمد بشكل أكبر على القطاعات الأخرى في الوقت الذي يضطلع بدور صغير في تقديم المواد لهذه القطاعات الأخرى. ويمكن تفسير ذلك بنوع الإنتاج الذي تقدمه صناعة التبغ، وهو النوع الذي ينتج منتجاً نهائياً للمستهلك. وبالنسبة للعلاقة الخلفية بين صناعة التبغ والقطاعات الأخرى، فإن المعطيات تبين أن جميع القيم للمعاملات الخلفية صغيرة. ويمكن تفسير ذلك بالاعتماد الكبير لصناعة التبغ على الواردات للحصول على مدخلات الإنتاج.

ومن ناحية تأثير صناعة التبغ على التوظيف الوطني، تم اتخاذ إجراءين في الاعتبار، الأول تأثير الأجور والثاني مضاعف التوظيف. وتبين النتائج أن قيمتهما صغيرة جداً. كما قدرت هذه الدراسة أيضاً النتائج المتوقعة لمكافحة التبغ على الاقتصاد والإنتاج والتوظيف. وبينت أن المخاوف الاقتصادية التي كانت تعوق راسمي السياسات عن اتخاذ أي إجراء لا أساس لها إلى حد كبير. فالسياسات التي تخفض الطلب على التبغ، مثل قرار زيادة ضرائب التبغ، لن تسبب فقد وظائف على المدى الطويل. بل أن هذه السياسات قد تعود بفوائد صحية بدون الإضرار بالاقتصاد. ويمكن تقسيم سياسات مكافحة التبغ إلى إجراءات لخفض الطلب على التبغ وخفض توريد التبغ. ولم تعتمد الدراسة على إجراءات خفض التوريد لأن التبغ يستورد كلية من الخارج. واعتمدت الدراسة على إجراءات الطلب لمراقبة الطلب على التبغ.

وهذه الإجراءات تشمل إجراءات سعرية وإجراءات غير سعرية. فالأولى تعتمد على رفع الضرائب لزيادة أسعار السجائر، في حين أن الأخيرة تشمل حظر شامل على الإعلانات، والإعلام مثل الإعلان المضاد في وسائل الإعلام، واللصاقات التحذيرية الصحية الواضحة، ونشر وتوزيع نتائج البحوث عن النتائج الصحية للتدخين، إلى جانب حظر على التدخين في أماكن العمل والأماكن العامة. وفيما يختص بجانب الطلب، فقد قيمت الدراسة تأثير إجراءات الطلب على التوظيف الوطني في مصر باستعمال محاكاتين: الأولى زيادة سعر السجائر بنسبة 10% والثانية بتطبيق الإجراءات غير السعرية.

وتقدير تأثير زيادة أسعار السجائر على التوظيف الوطني يعتمد على افتراضين؛ الأول أن زيادة سعر السجائر سيخفض استهلاكها على الرغم من أن المدخنين لن يزيدوا من إنفاقهم على سلع

وخدمات أخرى نتيجة لهذا الخفض. والثاني أن المدخنين سيزيدون من إنفاقهم على سلع وخدمات أخرى على أساس انخفاض استهلاكهم للسجائر، وتنعكس النتائج في قيم المعاملات الخلفية والأمامية في مصفوفة ليونتيف المعكوسة.

وتأثيرات الإجراءات السعرية وغير السعرية على التوظيف الوطني إيجابية، ولكن الإجراءات غير السعرية أكثر تأثيراً عن الإجراء السعري لأن الزيادة في التوظيف الوطني ستكون أعلى وخفض الإنتاج المحلي سيكون أقل.

المـــراجـــع

1. Abou El Enein S. Some Technical Issues of Investment: Criteria for Identification of Key Sectors in the Egyptian Economy. *Arab Economic Research*, 2000, No. 19.
2. Corraoe MA et al. *Tobacco Control Country Profiles*. Atlanta, Georgia, The American Cancer Society Inc., 2000.
3. Dervis et al. *General Equilibrium Models for Development Policy*. World Bank, 1982.
4. *ETC-Marketing Sector-Sales Services Sector*. Statistical Department, 2001.
5. Fatemi AS. Input-Output Economies (Internet communication, www.thesis.com).
6. www.easternegypt.com/sharkya.nsf/marketing
7. www.worldbank.org/tobacco/book/html/chapter4.htm
8. www.worldbank.org/tobacco/slides.htm
9. www.cdc.gov/tobacco/who/egypt.html
10. Kazem A. *Excise Taxes on Tobacco,* 1993.
11. Ministry of Economy. *Economic Bulletin*, 2001.
12. Ministry of Education. *Cancer and Current Smoking Measured by the Egyptian, Background Paper*, 2001.
13. Ministry of Health and Population. National Smoking Control Programme, FY 2000–2001 Programme, FY 2000/1 (2001).
14. Nassar H. *Economics of Tobacco*. Supported by WHO, 2001.
15. Nassar H. *Overview of Labour Market Documentation: Case Study: Greater Cairo*. CEFRS, May 2000.
16. Omar S. *Smoking in Egypt*. Cancer Institute, Cairo University, 1989.
17. Pohit S. *Income and Employment Effects in Mumbai Region: An Input-Output Approach*. National Council of Applied Economic Research, 2000.
18. Perth. *Programmes and Abstracts of the 7th World Conference on Tobacco and Health*. Australia, 1990.
19. Rozenow R. *Use of Input-Output Tables in the Analysis of Structural Change: The Case of Bulgaria*. Center for Economic Reform and Transformation, 1998.
20. Sandford A, Bates C. *Job Losses in the Tobacco Industry: The Impact of Tobacco Policies*. ASH paper, No. 4, August 1998.
21. *Tobacco or Health: A Global Status Report*. Country Profiles by Region, Eastern Mediterranean–Egypt, United Nations Population Division, World Population Prospects.

22. Van der Linden J. *Input-Output and the Analysis of Sector Policy Scenarios*. Conference on Input-Output Techniques, New York, 18–22 May 1998.

23. *Curbing the Epidemic: Governments and the Economics of Tobacco Control*. Development in Practice Series, World Bank, 1999.

24. Zhang P. Understand and Evaluate the Impact of Tobacco Control Policies on Employment. *Tobacco Control*, Tool 5.

الملحـــق (1)

يمكن تفسير الزيادة في صادرات السجائر خلال الفترة 1990–1997 بما يلي:

(1) زادت كمية الصادرات لأسواق البلدان التقليدية بنسبة 36% للسجائر و11,2% للتبغ المعسل (مولاس) للأسباب الآتية:

- الزيارات الميدانية إلى بعض البلدان العربية أظهرت أن صادرات مصر واجهت منافسة شرسة من الشركات متعددة الجنسيات.
- تم الوصول إلى اتفاق للمشاركة في تكاليف الترويج في أسواق مثل الكويت، ولبنان، والسعودية.
- تم تزويد الأسواق التقليدية بمواد ترويجية حديثة في أسواق الأردن، والكويت، والسعودية، والشارقة.

(2) الأسواق الجديدة: بلغ إجمالي الصادرات لمثل هذه الأسواق 5 568 000 جنيه مصري نتيجة لما يلي:

- مشاركة مكثفة في معارض دولية.
- تقديم عينات من صادرات المنتجات المصرية لسلطات المعارض.
- تقديم عينات للتمثيل التجاري في الخارج، بالإضافة إلى العديد من الشركات في العالم.

وقد أسفرت الجهود المبينة أعلاه عن فتح أسواق جديدة في بلدان مثل:

- الأرجنتين وكزاخستان لسجائر كليوباترا.
- جمهورية التشيك، وإستونيا، والجماهيرية العربية الليبية، والولايات المتحدة الأمريكية، لأصناف مختلفة من التبغ المعسل (مولاس).
- الإقليم الإداري الخاص لهونغ كونغ في الصين لسيجار فيرونا الجديد.
- إندونيسيا وجبل علي في دبي لمنتجات كات راغ.

(3) سياسة توزيع الصادرات من خلال الترويج لأول مرة لصادرات منتجات أخرى أو طرح المنتجات في أسواق جديدة مثل:

- ستيم لأيرلاندا الشمالية بكمية 2 718 000 جنيه مصري.
- كات راغ وفلتر إلى جبل علي في دبي بكمية 4 900 000 جنيه مصري.
- كات راغ إلى إندونيسيا، بالإضافة إلى كات راغ إلى أسواق تقليدية مثل بلغاريا، واليونان، والاتحاد الروسي بكمية 4 700 000 جنيه مصري.
- 390 000 000 سجائر كليوباترا عادية 75 ميليمتر صدرت إلى قبرص بمبلغ 5 550 000 جنيه مصري.

- تنفيذ جزء من عقد الفلتر السنوي بمبلغ 000 600 3 جنيه مصري خلال العام المالي 1998–1999، ونفذ باقي العقد في العام المالي 1999–2000.

(4) افتتاح سوق التصدير الأفريقية للشركة الشرقية للدخان بعد المشاركة في معرض المنتجات المصرية في نيروبي.

(5) الشركة الشرقية للدخان تصدر سلعاً مصرية مختلفة إلى زيمبابوي.

(6) والهدف وراء اشتراك مصر رسميا مع 12 دولة أفريقية للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) في 15 آذار/مارس 1999 كان لتنشيط التبادل التجاري وخلق توازن بين الواردات والصادرات المصرية مع تلك الدول، وبذلك يتم دعم ميزان المدفوعات المصري.

ولما كانت الشركة الشرقية تعتمد إلى حد كبير على استيراد جزء كبير من التبغ الخام من بلدان الكوميسا ومن خلال واجبها الوطني للمساهمة في موازنة الدولة (حوالي ثلاثة آلاف مليون جنيه مصري سنوياً)، قامت إدارة الشركة الشرقية للدخان بالاتصالات اللازمة مع الجانب الأفريقي لتنشيط دور تصدير السلع المصرية إلى الدول الأفريقية طبقاً لاحتياجات هذه الأسواق. ولتحقيق هذا الهدف، أبرمت الشركة الشرقية للدخان اتفاقاً مبدئياً في القاهرة مع أوراق التبغ الدولية (شركة أوراق التبغ في زيمبابوي) في حزيران/يونيو 1999، قامت بعدها شركات أوراق التبغ الدولية بمسح أولي لسوق زيمبابوي للتعرف على احتياجاته بالنسبة للسلع المصرية.

ومن ثم بدأت الشركة الشرقية للدخان في الاتصال ببعض الشركات المصرية للحصول على عروض وكتالوغات لإرسالها إلى زيمبابوي من أجل التعرف على الطلب الحقيقي في هذه السوق الواعدة.

الملحق (2)

الجزء 1. نظرة عامة

الجدول I–1. استهلاك السجائر السنوي

السنة	عدد السجائر للفرد	عدد السجائر للفرد البالغ
1970	581	12 027
1980	1387	36 704
1990	1117	39 854
1995	1104	42 436
1997 معطيات مبدئية	1275	51 814
2010	1148	46 632,6

المصدر: وزارة الصحة والسكان، الخطة الصحية الوطنية 2000

الجدول I–2. استهلاك الفرد، سيجارة سنوياً وسيجارة اسبوعياً 1990–1998

السنة	سيجارة سنوية	سيجارة الاسبوع	سيجارة اليوم
1990	744	14,3	2,0
1991	758	14,6	2,1
1992	676	13,0	1,9
1993	670	12,9	1,8
1994	656	12,6	1,8
1995	701	13,5	1,9
1996	747	14,4	2,0
1997	808	15,5	2,2
1998	910	17,5	2,5

المصدر: الشركة الشرقية للدخان ومعطيات وزارة الزراعة في الولايات المتحدة، الأمم المتحدة
ملاحظة: على أساس إجمالي السكان

الجزء II. التوظيف في صناعة التبغ

الجدول II–1. التوظيف في صناعة التبغ (بالألف)

البند	التوظيف في القطاع العام الصناعي (1)	التوظيف في صناعة التبغ (2)	(2/1)% النسبة
96/1995	723 007	13 303	1,8
98/1997	569 507	13 662	2,4

المصدر: (1)، (2): إحصائيات الإنتاج الصناعي السنوية، القطاع العام

الجدول II–2. التوظيف طبقاً للنوع في قطاع التصنيع وصناعة التبغ (بالألف)

البند	ذكور				إناث			
	قطاع التصنيع		صناعة التبغ		قطاع التصنيع		صناعة التبغ	
	عدد	٪*	عدد	٪*	عدد	٪**	عدد	٪* *
96/1995	647 575	89,6	12 385	93,0	75 431	10,4	918	6,9
98/1997	513 961	90,2	12 754	93,4	55 546	9,7	908	6,6

*: النسبة المئوية لتوظيف الذكور إلى إجمالي التوظيف في هذا القطاع
**: النسبة المئوية لتوظيف الإناث إلى إجمالي التوظيف في هذا القطاع
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

الجدول II–3. توزيع التوظيف في صناعة التبغ على أساس الوظيفة

البند	عدد العاملين (بالألف)	نسبة كل بند إلى العدد الإجمالي %
إدارة	3571	26,1
إنتاج	5323	38,9
خدمات فنية	1563	11,4
توزيع وبيع	1958	14,3
خدمات عامة	1247	9,1
الجملة	13 662	100

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

الجدول II–4. عدد المتدربين في خطة التدريب في الشركة الشرقية للدخان (بالألف)

المستوى	المتدربين داخل الشركة الشرقية	المتدربين خارج الشركة الشرقية	المتدربين داخل وخارج الشركة الشرقية	نسبة التدريب %	
				داخل	خارج
الإجمالي	1771	1351	3122	57	43

المصدر: www.easternegypt.com/sharkya.nsf/social_services

الجزء III. سياسات مكافحة التبغ والتوظيف في الشركات الصناعية

تعريف التصنيف

القطاع

1 زراعة
2 تعدين ونفط
3 صناعات غذائية
4 مشروبات
5 تبغ
6 منسوجات
7 جلود ومنتجات جلود
8 أخشاب ومنتجات خشبية
9 منتجات ورقية وطباعة
10 منتجات كيميائية
11 منتجات زيوت
12 مطاط
13 منتجات معدنية وغير معدنية
14 منتجات معدنية أساسية
15 آلات
16 جهيزات نقل
17 منوعات
18 كهرباء
19 إنشاء وصيانة
20 تمويل وتجارة وتأمين
21 فنادق
22 مبيعات جملة وتجزئة واتصالات
23 إسكان
24 خدمات

الجدول III-1. جدول قطاع 24 مدخلات-مخرجات 1991-1992

24	23	22	21	20	19	18	17	16	15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
0,00	-	0,00	0,11	0,00	-	-	-	0,01	0,00	-	0,01	0,01	-	0,04	0,00	0,00	0,02	0,21	-	0,02	0,11	0,00	0,17	1
0,00	-	-	0,00	-	0,03	0,05	-	0,00	0,00	0,05	0,23	0,01	0,04	0,03	0,00	0,00	-	0,00	-	0,00	0,00	0,00	0,00	2
0,00	-	-	0,18	-	-	-	-	-	-	0,00	-	-	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,12	0,06	-	0,01	3
0,00	0,00	0,00	0,05	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0,01	-	-	-	4
-	-	-	0,01	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0,07	-	-	-	-	5
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	-	-	0,00	-	0,00	0,00	0,00	0,01	-	0,00	0,00	0,00	0,02	0,12	-	-	0,00	0,00	0,00	6
0,00	-	-	-	-	-	-	0,03	0,00	0,00	-	-	0,00	-	-	-	0,00	0,27	0,00	-	-	-	-	-	7
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,06	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,01	0,04	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	8
0,00	0,00	0,00	0,01	0,01	0,00	0,00	0,01	0,00	0,01	0,00	0,01	0,00	0,00	0,01	0,01	0,00	0,02	0,01	0,01	0,01	0,01	0,00	0,00	9
0,00	0,01	0,00	0,01	0,00	0,04	0,00	0,01	0,00	0,00	0,01	0,00	0,27	0,00	0,02	0,01	0,03	0,04	0,01	-	0,04	0,00	0,00	0,01	10
0,00	0,00	0,06	0,01	0,00	0,01	0,16	0,00	0,00	0,00	0,02	0,02	0,00	0,01	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	11
0,00	0,00	0,01	0,00	0,01	0,00	0,00	0,01	0,00	0,00	0,00	0,00	0,02	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,01	0,00	0,00	0,00	12
0,00	-	-	-	-	0,06	-	-	-	0,00	0,00	0,08	-	-	0,00	0,00	0,00	-	-	-	-	0,00	-	-	13
0,00	-	-	-	-	0,05	-	0,01	0,02	0,06	0,23	0,00	0,01	-	0,00	-	0,00	-	-	-	-	-	-	-	14
0,01	0,00	0,02	0,00	0,00	0,01	0,00	0,01	0,01	0,00	0,02	0,00	0,02	0,00	0,01	0,00	0,00	0,01	0,01	0,00	0,02	0,01	0,00	0,00	15
0,01	0,01	0,03	0,00	0,01	0,01	0,00	0,00	0,02	0,00	0,00	0,01	0,01	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	16
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,02	0,00	0,00	-	0,00	0,00	-	0,00	-	-	0,00	0,00	-	-	0,00	-	0,00	17
0,00	0,00	0,00	0,03	0,00	0,00	0,00	0,01	0,00	0,01	0,04	0,02	0,01	0,01	0,01	0,01	0,01	0,01	0,02	0,00	0,01	0,00	0,00	0,00	18
0,01	0,00	0,03	0,04	0,02	0,04	0,07	0,00	0,01	0,00	0,04	0,05	0,04	0,01	0,01	0,00	0,01	0,01	0,04	0,00	0,03	0,05	0,01	0,01	19
0,01	0,01	0,07	0,05	0,05	0,06	0,05	0,09	0,02	0,05	0,02	0,04	0,09	0,00	0,04	0,02	0,03	0,08	0,08	0,02	0,03	0,04	0,01	0,03	20
0,00	-	0,01	-	0,00	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	21
0,00	0,04	0,04	0,01	0,02	0,02	0,01	0,02	0,01	0,01	0,01	0,01	0,01	0,00	0,01	0,00	0,01	0,01	0,01	0,01	0,01	0,01	0,00	0,01	22
0,01	0,04	0,01	0,01	0,02	0,01	0,00	0,05	0,01	0,00	0,02	0,00	0,04	0,00	0,01	0,01	0,00	0,02	0,01	0,00	0,01	0,01	0,01	0,00	23
0,01	0,03	0,02	0,01	0,00	0,01	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	24

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

الجدول III–2. المعامل المباشر الأمامي والخلفي لصناعة التبغ 1991–1992

أمامي	0,077
خلفي	0,104

المصدر: محسوبة من جداول مدخلات-مخرجات 1991–1992

الجدول III–3. المعامل المباشر الخلفي لصناعة التبغ

القطاع	المعامل
صناعات غذائية	0,008
منتجات ورقية وطباعة	0,006
مطاط وبلاستيك	0,0001
منتجات معدنية	0,001
جهيزات نقل	0,0004
كهرباء	0,0001
إنشاءات وصيانة	0,0008
مبيعات جملة وتجزئة واتصالات	0,006
آلات	0,001
خدمات	0,0001
تمويل وتجارة وتأمين	0,01
إسكان	0,001

المصدر: محسوبة من جداول مدخلات-مخرجات 1991–1992

الجدول III–4. المعامل المباشر الأمامي والخلفي لصناعة التبغ 1996–1997

أمامي	0
خلفي	0,07

المصدر: محسوبة من جداول مدخلات-مخرجات 1996–1997

الجدول III–5. قيمة معامل مصفوفة ليونتيف المعكوسة 1991–1992

	أمامي	خلفي
1	0,08	0,06
2	0,07	0,04
3	0,06	0,06
4	0,04	0,06
5	0,05	0,05
6	0,05	0,07
7	0,06	0,7
8	0,05	0,05
9	0,05	0,05
10	0,07	0,05
11	0,06	0,05
12	0,05	0,07
13	0,05	0,07
14	0,07	0,07
15	0,05	0,05
16	0,05	0,05
17	0,04	0,06
18	0,05	0,06
19	0,07	0,06
20	0,10	0,05
21	0,04	0,07
22	0,06	0,6
23	0,06	0,05
24	0,05	0,05

الجدول III–6. قيمة معامل مصفوفة ليونتيف المعكوسة في صناعة التبغ 1991–1992

أمامي	0,05
خلفي	0,04

المصدر: محسوبة من جداول مدخلات-مخرجات 1992/1991

الجدول III–7. الأجور في صناعة التبغ ونسبتها إلى قطاع التصنيع (بالألف)

	الأجور في صناعة التبغ	الأجور في قطاع التصنيع	% (2)/(1)
1992/1991	97,428	3530,858	2,7
1998/1997	151,934	5228,273	2,9

المصدر: إحصائيات الإنتاج الصناعي السنوي 1991–1992 و 1997–1998

الجدول III–8. تأثير الأجور باستعمال التأثير المباشر وغير المباشر في 1991–1992

البند	المعامل
تأثير مباشر	0,027
تأثير غير مباشر	0,035

المصدر: محسوبة من جداول مدخلات-مخرجات 1991–1992

الجدول III-9. مضاعف التوظيف المباشر لجميع القطاعات في الاقتصاد المصري في 1991-1992

القطاع	معامل مضاعف التوظيف المباشر
زراعة	0,12
تعدين ونفط	0,003
منتجات غذائية	0,12
مشروبات	0,25
تبغ	0,06
منسوجات	0,28
جلود ومنتجات جلود	0,16
أخشاب ومنتجات أخشاب	0,04
منتجات ورقية وطباعة	0,17
منتجات كيميائية	0,21
منتجات زيوت	0,04
منتجات مطاط وبلاستيك	0,19
منتجات معدنية وغير معدنية	0,21
منتجات معدنية أساسية وكهربائية	0,20
آلات ومعدات	0,30
جهيزات نقل	0,19
منتجات متنوعة	0,09
كهرباء	0,02
إنشاءات وصيانة	0,07
تمويل وتجارة وتأمين	0,07
فنادق	0,03
نقل واتصالات	0,03
إسكان	0,03
خدمات	0,23

المصدر: محسوبة من جداول مدخلات-مخرجات 1991-1992

الجدول III–10. مضاعف التوظيف المباشر لجميع القطاعات في الاقتصاد المصري في 1991–1992

القطاع	معامل مضاعف التوظيف المباشر
زراعة	0,16
تعدين ونفط	0,008
منتجات غذائية	0,17
مشروبات	0,31
تبغ	0,07
منسوجات	0,39
جلود ومنتجات جلود	0,27
أخشاب ومنتجات خشبية	0,06
مسحاب ورقية وطباعة	0,16
منتجات كيميائية	0,23
منتجات زيوت	0,05
منتجات مطاط وبلاستيك	0,29
منتجات معدنية وغير معدنية	0,25
منتجات معدنية أساسية وكهربائية	0,30
آلات ومعدات	0,32
جهيزات نقل	0,21
منتجات متنوعة	0,13
كهرباء	0,05
إنشاءات وصيانة	0,13
تمويل وتجارة وتأمين	0,09
فنادق	0,12
نقل واتصالات	0,07
إسكان	0,06
خدمات	0,26

المصدر: محسوبة من جداول مدخلات-مخرجات 1991–1992

الجدول III-11. مضاعف التوظيف المباشر لجميع القطاعات في الاقتصاد المصري في 1996-1997

القطاع	معامل مضاعف التوظيف المباشر
زراعة	0,09
تعدين ونفط	0,007
منتجات غذائية	0,06
مشروبات	0,01
تبغ	0,01
منسوجات	0,07
جلود ومنتجات جلود	0,03
أخشاب ومنتجات خشبية	0,01
منتجات ورقية وطباعة	0,02
منتجات كيميائية	0,04
منتجات زيوت	0,01
منتجات مطاط وبلاستيك	0,02
مسحات معدنية وغير معدنية	0,01
منتجات معدنية أساسية وكهربائية	0,02
آلات ومعدات	0,04
جهيزات نقل	0,02
منتجات متنوعة	0,03
كهرباء	0,02
إنشاءات وصيانة	0,04
تمويل وتجارة وتأمين	0,03
فنادق	0,03
نقل واتصالات	0,02
إسكان	0,02
خدمات	0,20

المصدر: محسوبة من جداول مدخلات-مخرجات 1996-1999

الجدول III-12. تأثير زيادة أسعار السجائر على الإنتاج المحلي (الافتراض الأول) مليون جنيه مصري

القطاعات	القيمة الحالية للإنتاج المحلي (97/96)	القيمة المتوقعة للإنتاج المحلي	التغير في الإنتاج المحلي
الزراعة	60 658,88	60 655,23	-3,648 37
تعدين وبترول	15 758,38	15 581,59	-176,783
صناعات غذائية	30 656,67	30 654,23	-2,433 75
مشروبات	1920,068	1919,708	-0,359 61
تبغ	3910	2357,73	-1552,27
منسوجات	15 970,45	15 964,86	-5,592 16
جلود ومنتجات جلدية	17 909,79	17 889,73	-20,0599
أخشاب ومنتجات خشبية	3598,732	3597,578	-1,153 78
منتجات ورقية وطباعة	4485,394	4449,375	-36,019
منتجات كيميائية	9075,348	9063,448	-11,8999
منتجات زيوت	1 754,88	11 538,93	-215,944
مطاط	566,956	561,886	-5,069 98
منتجات معدنية وغير معدنية	10 813,51	10 741,66	-71,8523
منتجات معدنية أساسية	11 029,4	7480,733	-3548,66
آلات	3639,715	3619,044	-20,671
جهيزات نقل	5060,902	5044,405	-16,4968
منوعات	2275,5	2273,272	-2,227 58
كهرباء	6738	6524,019	-213,981
إنشاءات وصيانة	28 990	28 936,9	-53,105
تمويل وتجارة وتأمين	67 851	67 692,79	-158,207
فنادق	7295,083	7295,079	-0,004 42
بيع جملة وتجزئة واتصالات	30 453,49	30 427,53	-25,69
إسكان	5585	5582,354	-2,645 79
خدمات	25 456,42	25 432,21	-24,212
إجمالي	381 453,6	375 284,3	-6169,3

المصدر: محسوبة من جداول مدخلات-مخرجات 1996-1997

الجدول III-13. تأثير زيادة أسعار السجائر على التوظيف الوطني (الافتراض الأول) بالألف

القطاعات	المستوى الحالي للتوظيف (1997-1996)	المستوى المتوقع للتوظيف	التغير في التوظيف
الزراعة	4747	6063,532	1316,532
تعدين بترول	43	116,2081	73,208 12
صناعات غذائية	288,17	1869,393	1581,223
مشروبات	3,057	25,070 55	22,013 55
تبغ	48,7082	34,4475	-14,2607
منسوجات	622,4	1244,163	621,7633
جلود ومنتجات جلدية	14,877	571,134	556,257
أحشاب ومنتجات خشبية	20,17	41,960 27	21,790 27
منتجات ورقية وطباعة	27,1	114,4129	87,3129
منتجات كيميائية	322,004	418,1096	96,105 58
منتجات زيوت	88,44	141,4812	53,041 23
مطاط	6,114	1,813 01	5,699 008
منتجات معدنية وغير معدنية	147,75	202,2264	54,476 35
منتجات معدنية أساسية	115,147	156,0661	40,919 09
آلات	123,09	154,2041	31,114 15
جهيزات نقل	86,41	115,9133	29,503 27
منوعات	58,11	88,602 04	30,492 04
كهرباء	120	158,0977	38,097 66
إنشاءات وصيانة	1140	1380,051	240,0509
تمويل وتجارة وتأمين	1679	2120,793	441,7933
فنادق	145	273,0868	128,0868
بيع جملة وتجزئة واتصالات	704	879,2431	175,2431
إسكان	219	230,8645	11,864 51
خدمات	4990	5309,549	319,5487
إجمالي	15 758,55	21 720,42	5961,875

المصدر: محسوبة من جداول مدخلات-مخرجات 1996-1997

الجدول III-14. تأثير زيادة أسعار السجائر على الإنتاج المحلي (الافتراض الثاني) مليون جنيه مصري

القطاعات	القيمة المرتقبة للإنتاج المحلي	التغير في الإنتاج المحلي
الزراعة	61 132,72	473,8448
تعدين وبترول	15 613,79	-144,585
صناعات غذائية	30 893,53	236,8667
مشروبات	1932,938	12,869 67
تبغ	2391,704	-1518,3
منسوجات	16 069,83	99,376 94
جلود ومنتجات جلدية	18 023,29	113,5027
أخشاب ومنتجات خشبية	3620,385	21,653 23
منتجات ورقية وطباعة	4476,548	-8,846 08
منتجات كيميائية	9113,799	38,451 04
منتجات زيوت	11 580,51	-174,363
مطاط	565,2878	-1,668 24
منتجات معدنية وغير معدنية	10 776,8	-36,7092
منتجات معدنية أساسية	7500,614	-3528,78
آلات	3642,964	3,231 26
جهيزات نقل	5074,028	13,125 93
منوعات	2281,532	6,032 241
كهرباء	6562,825	175,175
إنشاءات وصيانة	28 944,74	-45,2612
تمويل وتجارة وتأمين	68 137,98	286,9809
فنادق	7305,653	10,570 43
بيع جملة وتجزئة واتصالات	30 559,41	105,9229
إسكان	5630,809	45,808 88
خدمات	25 635,89	179,4676
إجمالي	377 467,6	-3985,98

المصدر: محسوبة من جداول مدخلات-مخرجات 1996-1997

الجدول III-15. تأثير زيادة أسعار السجائر على التوظيف (الافتراض الثاني) بالألف

القطاع	المستوى المتوقع للتوظيف	النمو في التوظيف
الزراعة	6111,266	1364,266
تعدين وبترول	116,4483	73,448 26
صناعات غذائية	1883,986	1595,816
مشروبات	25,243 32	22,186 32
تبغ	34,943 87	-13,7643
منسوجات	1252,344	629,9437
جلود ومنتجات جلدية	575,398	560,521
أخشاب ومسحات خشبية	42,226 28	22,056 28
منتجات ورقية وطباعة	115,1116	88,011 64
منتجات كيميائية	420,4323	98,428 34
منتجات زيوت	141,9911	53,551 07
مطاط	11,884 53	5,770 525
منتجات معدنية وغير معدنية	202,888	55,137 97
منتجات معدنية أساسية	156,4809	41,333 85
آلات	155,2226	32,1326
جهيزات نقل	116,594	30,183 96
منوعات	88,923 97	30,813 97
كهرباء	159,0381	39,038 06
إنشاءات وصيانة	1380,425	240,425
تمويل وتجارة وتأمين	2134,741	455,7409
فنادق	273,4826	128,4826
بيع جملة وتجزئة واتصالات	883,054	179,054
إسكان	232,8684	13,868 41
خدمات	5352,071	362,0714
إجمالي	21 867,06	6108,517

المصدر: محسوبة من جداول مدخلات-مخرجات 1996-1997

الجدول III-16. تأثير الإجراءات غير السعرية على الإنتاج المحلي (الافتراض الأول) مليون جنيه مصري

القطاع	المستوى المتراكم للتوظيف	التغير في التوظيف
الزراعة	60 656,17	-2,710 12
تعدين وبترول	15 584,55	-173,829
صناعات غذائية	30 655,12	-1,542 91
مشروبات	1919,812	0,255 86
تبغ	3769,372	-140,628
منسوجات	15 965,41	-5,038 92
جلود ومنتجات جلدية	17 890,19	-19,5925
أخشاب ومنتجات خشبية	3597,719	-1,013 44
منتجات ورقية وطباعة	4468,757	-16,6366
منتجات كيميائية	9066,429	-8,918 87
منتجات زيوت	11 542,35	-212,523
مطاط	564,3836	-2,572 35
منتجات معدنية وغير معدنية	10 759,65	-53,8603
منتجات معدنية أساسية	7494,491	-3534,9
آلات	3627,928	-11,7865
جهيزات نقل	5047,098	-13,8042
منوعات	2273,41	-2,090 23
كهرباء	6529,566	-208,434
إنشاءات وصيانة	28 942,23	-47,7697
تمويل وتجارة وتأمين	67 729,61	-121,395
فنادق	7295,08	-0,003 31
بيع جملة وتجزئة واتصالات	30 436,54	-16,9491
إسكان	5582,823	-2,1767
خدمات	25 434,58	-21,8375
إجمالي	376 833,3	-4620,27

المصدر: محسوبة من جداول مدخلات-مخرجات 1996-1997

الجدول III-17. تأثير الإجراءات غير السعرية على الإنتاج المحلي (الافتراض الثاني) مليون جنيه مصري

القطاع	القيمة المتوقعة للإنتاج المحلي	التغير في الإنتاج المحلي
الزراعة	60 699,43	40,548 06
تعدين وبترول	15 587,46	-170,912
صناعات غذائية	30 676,8	20,136 34
مشروبات	1921,011	0,942 63
تبغ	3772,378	-137,622
منسوجات	15 974,92	4,470 675
جلود ومنتجات جلدية	17 902,29	7,492 53
أخشاب ومنتجات خشبية	3599,785	1,052 745
منتجات ورقية وطباعة	44 712,218	-14,1759
منتجات كيميائية	9070,99	-4,357 51
منتجات زيوت	11 546,12	-208,756
مطاط	564,6917	-2,2643
منتجات معدنية وغير معدنية	10 762,84	-50,6775
منتجات معدنية أساسية	7496,292	-3522,1
آلات	3630,093	-9,621 57
جهيزات نقل	5049,781	-11,1206
منوعات	2274,158	1,341 94
كهرباء	6533,081	-204,919
إنشاءات وصيانة	28 942,94	-47,0594
تمويل وتجارة وتأمين	67 769,94	-81,0649
فنادق	7296,038	0,954 708
بيع جملة وتجزئة واتصالات	30 448,49	-5,001 72
إسكان	5587,213	2,213
خدمات	25 453,04	3,385 42
إجمالي	377 031	-4422,56

المصدر : محسوبة من جداول مدخلات-مخرجات 1996-1997

الجدول III-18. تأثير الإجراءات غير السعرية على التوظيف الوطني (الافتراض الأول) بالألف

القطاع	المستوى المتوقع للتوظيف	التغير في التوظيف
الزراعة	6063,626	1316,626
تعدين وبترول	116,2302	73,230 15
صناعات غذائية	1869,447	1581,277
مشروبات	25,0719	22,0149
تبغ	55,072 22	6,364 024
منسوجات	1244,206	621,8065
جلود ومنتجات جلدية	571,1489	556,2719
أخشاب ومنتجات خشبية	41,961 91	21,791 91
منتجات ورقية وطباعة	114,9113	87,811 31
منتجات كيميائية	418,2471	96,2431
منتجات زيوت	141,5232	53,083 18
مطاط	11,865 52	5,751 517
منتجات معدنية وغير معدنية	202,5651	54,8150
منتجات معدنية أساسية	156,3531	41,206 12
آلات	154,5827	31,492 71
جهيزات نقل	115,9751	29,565 15
منوعات	88,607 39	30,497 39
كهرباء	158,2321	38,232 08
إنشاءات وصيانة	1380,305	240,3053
تمويل وتجارة وتأمين	2121,947	442,9466
فنادق	273,0868	128,0868
بيع جملة وتجزئة واتصالات	879,5035	175,5035
إسكان	230,8839	11,883 91
خدمات	5310,044	320,0444
إجمالي	21 745,4	5986,85

المصدر: محسوبة من جداول مدخلات-مخرجات 1996-1997

الجدول III–19. تأثير الإجراءات غير السعرية على الاستخدام الوطني (الافتراض الثاني) بالألف

القطاع	القيمة المتوقعة للاستخدام	التغير في الاستخدام
الزراعة	6067,95	1320,95
تعدين وبترول	116,2519	73,251 91
صناعات غذائية	1870,769	1582,599
مشروبات	25,087 55	22,030 55
تبغ	55,116 14	6,407 943
منسوجات	1244,948	622,5476
جلود ومنتجات جلدية	571,5352	556,6582
أحشاب ومنتجات خشبية	41,986 01	21,816 01
منتجات ورقية وطباعة	114,9746	87,874 59
منتجات كيميائية	418,4575	96,453 52
منتجات زيوت	141,5694	53,129 36
مطاط	11,871 99	5,757 994
منتجات معدنية وغير معدنية	202,625	54,875
منتجات معدنية أساسية	156,3907	41,243 68
آلات	154,675	31,584 95
جهيزات نقل	116,0368	29,626 81
متنوعات	88,636 56	30,526 56
كهرباء	158,3173	38,317 27
إنشاءات وصيانة	1380,339	240,3392
تمويل وتجارة وتأمين	2123,21	444,2102
فنادق	273,1227	128,1227
بيع جملة وتجزئة واتصالات	879,8487	175,8487
إسكان	231,0655	12,065 46
خدمات	5313,897	323,8967
إجمالي	21 758,68	6000,134

المصدر: محسوبة من جداول مدخلات-مخرجات 1996-1997